المرفق الرابع

توصيات

(الجزء الأول)

اتفقت الأطراف المتعاقدة ووافق الوزراء فيما بعد على التوصيات التالية:

أولا - التنسيق

أولا – ألف – الإطار القانوني

(أ) حالة التصديق على الاتفاقية والبروتوكولات

١- أن تقبل على وجه السرعة التعدديلات على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث؛ وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة الإلقاء من السفن والطائرات (بروتوكول الالقاء)؛ وبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (بروتوكول المصادر البرية)؛ *

٢- أن تصدق، بأسرع وقت ممكن، أو تقبل أو توافق أو تنضم إلى البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط (بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة) وبروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (بروتوكول عرض البحر) وبروتوكول منع تلوث البحر المتوسط بواسطة نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بروتوكول النفايات الخطرة).*

٣- يطلب إلى البلد المودع لديه (اسبانيا) أن يقوم بدورنشط في تشجيع الأطراف على الاسراع بعملية التصديق.*

(ب) بروتوكول حالات الطوارئ

اعتماد البروتوكول الجديد بدلا من تعديل البروتوكول الحالي تحت عنوان: "البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالزيت والمواد الضارة والخطرة الأخرى في حالات الطوارئ".

يطلب إلى الأمانة

١- الانتهاء من النص الذي اعتمده الاجتماع الثاني للخبراء الوطنيين القانونيين والتقنيين مع أخذ المدخلات من الأطراف المتعاقدة في عين الاعتبار؛

٢- اتخاذ الترتيبات الضرورية لعقد مؤتمر مفوضين لاعتماد البروتوكول الجديد على أن يعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في مالطة بناء على الدعوة الكريمة من حكومة مالطة.

(ج) نظام الابلاغ

اعتماد استمارة الإبلاغ المقترحة وبدء تنفيذها تدريجيا خلال فترة السنتين القادمة.

يطلب إلى الأمانة

١- توفير الدعم التقني والمالي للتنفيذ التدريجي لنظام الإبلاغ على أساس تجريبي؛

٢- إبلاغ الأطراف المتعاقدة في اجتماعهم الثالث عشر بالدروس المستفادة من المرحلة الأولى للتنفيذ واقتراح تنقيح مناسب على أساس خبرة خطة عمل البحر لمتوسط وكذلك التنسيق الجاري أو أنشطة الإبلاغ المنفذة في إطار الأمم المتحدة.

(د) المسؤولية والتعويض

يطلب إلى الأمانة

عقد فريق عامل للخبراء في عام ٢٠٠٢ لإعداد وثيقة وصفية توفر استعراضا شاملا للصكوك ذات العلاقة في هذا الميدان لتناقش في اجتماع خبراء قانونيين تعينهم البلدان في مرحلة لاحقة.

(هـ) اجتماعات ودعم البلدان بشأن المسائل القانونية

يطلب إلى الأمانة

تقوية دعم البلدان بشأن المسائل القانونية المتعلقة بحماية المناطق البحرية والساحلية في البحر المتوسط.

أولا – باء- الإطار المؤسسي

(أ) عملية التقييم

١ التسليم بتقييم بعض عناصر خطة عمل البحر المتوسط.

٢- زيادة الجهود لنشر منتجات مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في البلدان, بما ذلك توفير قائمة بالمتلقين (الوزارات والمكتبات العامة والجامعات) لنشر المنتجات.

٣- تيسير علاقات عمل بين مركزي الأنشطة الإقليمية والوزارات المسؤولة عن السياسات القطاعية (المياه والسياحة والزراعية والتخطيط العمراني والمسائل الحضرية) المعنية بعملها

تطلب إلى الأمانة

١ الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى صيانة أبعاد التراث الثقافي في أنشطة خطة عمل البحر المتوسط باعتباره جانبا للتنمية المستدامة في البحر المتوسط، وإعداد مقترح من خلال استخدام السياق المناسب للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، لصياغة برنامج جديد في ذلك المجال على أساس الأهداف والعنوان وهيكل الدعم وطرق العمل والأخذ في الاعتبار مقترحات القائمين على تقييم عمل القائمين على برنامج ١٠٠ موقع تاريخي

٢- مواصلة ، خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، عملية تقييم هيكل خطة عمل البحر المتوسط **(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية والمركز الإقليمي للاستجابة للتلوث البحري) في حالات الطوارئ) باستخدام منهجية معيارية تعتمد على الدروس المكتسبة من الخبرة السابقة من أجل التنسيق الشامل؛**

٣- أخذ مقترحات القائمين على التقييم في عين الاعتبار بشأن تنفيذ أنشطة وعمليات مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية واقتراح كيفية متابعتها؛

٤- اقتراح واستكمال وظائف مركزي الخطة الزرقاء وبرنامج الأعمال ذات الأولوية مع الأخذ في الإعتبار أهداف المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وتوصيات الأطراف المتعاقدة والتطورات في السياق الاقليمي والأوروبي المتوسطي في البحر المتوسط والخبرة التقنية لكلا المركزين واقتراحات المقيمين وهيكل خطة عمل البحر المتوسط وتطورها المحتمل؛

٥- البدء في إعداد تقييم استراتيجي للإطار العام لاتفاقية برشلونة (الهيئات التشغيلية ووحدة التنسيق)؛

٦- ومن أجل هذا الغرض أن تعد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تقرير بالتعاون مع المكتب ومدخلات من الأطراف المتعاقدة من أجل إعداد وثيقة لينظر فيها الاجتماع القادم لجهات الاتصال الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط.

٢- تطور هياكل مراكز الأنشطة الإقليمية، مقترح جديد من تركيا

١- الموافقة على الأهداف والوظائف الجديدة للمركز الإقليمي للاستجابة للتلوث البحري في حالات الطوارئ، كما عدلت (التذييل الأول).

٢- النظر في مقترح تركيا للقيام بنشاط في ميدان السياحة تمشيا مع مناقشات ومقترحات اجتماع جهات الاتصال الوطنية.

أولا – جيم – لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

١- توافق الأطراف المتعاقدة، بعد التعديل، على التوصيات بشأن المسائل التالية، التي أعدتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، والتي تظهر في الجزء الثاني من هذه التوصيات:

- الصناعة والتنمية المستدامة؛
- الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة؛
- التجارة الحرة والبيئة في السياق الأوروبي المتوسطي؛
- تنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومقترحات العمل؛
- توصيات مشتقة من الاستعراض الاستراتيجي للتنمية المستدامة في البحر المتوسط ومقترحات العمل.

أولا – دال – التعاون والمشاركة

(أ) وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأمانات الاتفاقيات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات التمويل

توفير الدعم إلى الأمانة لتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة ومكاتبها الإقليمية من خلال تبادل المعلومات والأنشطة المشتركة، وكلما كان مفيدا، إعداد مذكرات تفاهم وبرامج مشتركة للعمل.

تطلب إلى الأمانة

١- دعم التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها أو لجانها الإقليمية وكذلك أمانات الاتفاقيات البيئية والمنظمات الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي بصورة خاصة:

الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكاتب الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمكتب الإقليمي لأوروبا والمكتب الإقليمي لغربي آسيا والمكتب الإقليمي لآسيا) لإعداد تقرير إلى قمة الأرض الثانية والاستشراف العالمي للبيئة وكذلك الأنشطة ذات العلاقة الأخرى مثل المعلومات والتجارة وما إلى ذلك؛

المنظمة البحرية الدولية ومرفق البيئة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الإقيانوغرافية الحكومية الدولية – اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ برامج مكافحة التلوث البحري؛

برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك الاتفاقات الإقليمية مثل HELCOM وOSPAR واتفاقية التنوع البيولوجي ورامسار وبرن وبون واتفاقية حظر الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة للانقراض؛

اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ لوضع ترابطات تشغيلية في تعزيز الأنشطة ذات العلاقات على المستوى الاقليمي في البحر المتوسط؛

مع الجماعة الأوروبية، لضمان تعزيز ترابط أكثر وتناسق مع اللجنة الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة، ولا سيما في مجالات الإحصائيات والمؤشرات والإبلاغ والمعايير البيئية؛

جامعة الدول العربية ومجلس وزراء البيئة والمرفق المركزي الأوروبي لشبكات البيانات البيئية وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط بشأن القضايا ذات الشاغل المشترك من خلال أنشطة مشتركة وتبادل المعلومات.

٢- إعداد مشروعات مشتركة تقدم من أجل التمويل الخارجي من قبل المنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما مكاتبها أو لجانها الإقليمية، بما في ذلك برنامج المساعة الأوروبية المتوسطية وبرنامج العمل البيئي للأولويات القصيرة ومتوسطة الأجل؛

٣- إعداد مذكرات تفاهم وتوقيعها مع المؤسسات الإقليمية/الدولية (الاتفاقيات العالمية والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي...) وتعزيز التعاون والتآزر في مجالات الأولوية ذات العلاقة بالبحر المتوسط، بما في ذلك استراتيجية مشتركة وبرنامج عمل له أهداف محددة الوقت.

(ب) <u>الإعداد لقمة جوهانسبرج (قمة العالم بشأن التنمية المستدامة)</u>

١- أن تأخذ في عين الاعتبار انجازات خطة عمل البحر المتوسط في العملية الوطنية والإقليمية للإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة.

٢- أن تعتمد إعلان البحر المتوسط لقمة جوهنسبرج **(المرفق الثالث).**

تطلب إلى الأمانة:

المشاركة بفعالية والمساهمة في الإعداد لقمة العالم بشأن التنمية المستدامة وتقديم تقرير إلى المكتب عن المسائل ذات العلاقة؛*

أولا – هاء – اشتراك خطة عمل البحر المتوسط في الشراكة الأوروبية المتوسطية والعمليات الحكومية الدولية الأخرى

١- التزام أنفسهم باعتبارهم أطراف متعاقدة في اتفاقية برشلونة، وبالنسبة للمعنيين، كأعضاء في الشراكة الأوروبية المتوسطية العمل من أجل دعم الروابط بين الخطة والشراكة.

٢- دعوة الأطراف المتعاقدة المعنية الالتزام بمقررات وتوصيات الأطراف عند طلب وتقديم طلبات من أجل الحصول على دعم برامج الجماعة الأوروبية.

٣- وضع هذا البند في جدول أعمال اجتماعات مكتب خطة عمل البحر المتوسط وكذلك في العملية التحضيرية لمؤتمر وزراء البيئة الأوروبي المتوسطي الذي سيعقد في اليونان في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

تطلب إلى الأمانة:

١- تقديم توصيات لدعم الروابط بين الشراكة الأوروبية المتوسطية وخطة عمل البحر المتوسط خلال لمؤتمر وزراء البيئة الأوروبي المتوسطي؛

٢- عقد تبادل في الآراء منتظم مع اللجنة الأوروبية من أجل تحسين التكاملية والتآزر بين البرنامجين وتقاسم الخبرة بشأن التكامل والنجاحات والعوائق في تنفيذ التزامات خطة عمل البحر المتوسط؛

٣- وضع مقترحات لتحسين التآزر التشغيلي بين خطة عمل البحر المتوسط والشراكة الأوروبية المتوسطية وتقديمها إلى مؤتمر وزراء البيئة الأوروبي المتوسطي؛

٤- وضع تقرير عن خبرة خطة عمل البحر المتوسط في تكامل الشواغل البيئية في القطاعات الأخرى والسياسات في المنطقة لتعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ إلتزامات خطة عمل البحر المتوسط لتقديمه إلى العملية التحضيرية للمؤتمر.

أولا- واو- المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشركاء الآخرين

١- اعتماد المعايير الجديدة المقترحة لإدراجها في قائمة الشركاء والاحتفاظ بها (**التذييل ٢**).

٢- تنفيذ التوصيات المختلفة بشأن التعاون مع المنظمات غير الحكومية وشركائهم.

يطلب إلى الأمانة:

١- **تنفيذ** المعايير الجديدة المقترحة لإدراجها في قائمة الشركاء والاحتفاظ بها؛

٢- استعراض قائمة الشركاء، بما في ذلك الشركاء الجدد الذين تم قبولهم، طبقا للمعايير الجديدة وتقديمها إلى اجتماع المكتب القادم؛

٣- دعم التعاون والمساعدة إلى الشركاء من البحر المتوسط، بما في ذلك قائمة خطة عمل البحر المتوسط؛

٤- إدراج المنظمات التالية في قائمة شركاء وخطة عمل البحر المتوسط:

- الإدراك البيئي (اليونان)
- رابطة تنمية الغابات وصيانها (لبنان)
- معهد القانون الاقتصادي للبحر (موناكو)
- رابطة الأعمال التجارية المستدامة (سويسرا)
- المركز الدولي للقانون البيئي المقارن (فرنسا)
- منظمة اتصالات البحر المتوسط (تونس)

أولا – زاي– الاجتماعات والمؤتمرات المنظمة في إطار خطة عمل البحر المتوسط

يطلب إلى الأمانة

١- تقديم تقرير إلى اجتماع المكتب التالي يهدف إلى ترشيد تقويم اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط

٢- توفير الترجمة والترجمة الشفوية باللغة العربية في اجتماعات المكتب.

أولا – زاي – المسائل المالية

١- الموافقة على الميزانية كما عرضة في المرفق الثاني بهذا التقرير.

٢- الموافقة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

يطلب إلى الأمانة:

١- إعداد على أساس منتظم لجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط واجتماعات الأطراف المتعاقدة تقرير عن حالة التنفيذ المالي لبرنامج الخطة والميزانية مع تحسين الشكل وتحديد معدل استهلاك الإئتمان.

٢- اعتماد مبدأ استخدام اليورو كعملة تشغيلية، وأن تقدم تقريرا مشتركا مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى المكتب عن الوسائل والسبل والآثار المترتبة للنظر فيه وفيما بعد لمراقب الأمم المتحدة للموافقة عليه ويطلب من الأطراف المتعاقدة استخدام اليورو كعملة في الصندوق الإستئماني للبحر التوسط.

أولا – حاء – المعلومات والوعي الجماهيري والمشاركة

يطلب إلى الأمانة

تجميع تنفيذ الأنشطة المتعلقة:

بإعداد ونشر منشورات، عامة مثل نشرة "أمواج المتوسط" وكتيبات، وتقنية مثل سلسلة التقارير التقنية لخطة عمل البحر المتوسط والارتقاء بـ Website خطة عمل البحر المتوسط؛

إعداد أدوات إعلامية تخاطب مجموعات مستهدفة محددة مثل الشباب؛

إعادة هيكلة واستكمال منتظم لقائمة بريد خطة عمل البحر المتوسط لزيادة وتحسين نشر المواد الإعلامية لخطة عمل البحر المتوسط على الصعيدين الاقليمي والوطني؛

الارتقاء بمكتبة خطة عمل البحر المتوسط من خلال عملية المكننة و Website الخطة.

٢- بذل مزيد من الجهود للإرتباط مع المهنيين في مجالات الاتصالات والاعلام في البحر المتوسط لتحسين نشر المعلومات عن خطة عمل البحر المتوسط مع تركيز خاص على الشباب وذلك من خلال حلقات تدارس وحلقات عمل وصياغة موضوعات محددة؛

٣- اقتراح ووضع مبادئ توجيهية لإستراتيجية البحر المتوسط بشأن الإعلام والوعي الجماهيري والمشاركة، ومن أجل هذا الغرض:

ضمان اشتراك جميع شركاء خطة عمل البحر المتوسط؛

تكامل استراتيجية للبلدان العربية كعنصر في استراتيجية البحر المتوسط؛

وضع عنصر دون إقليمي لبلدن شرقي البحر الادرياتيكي وتركيا واستخدام استراتيجيات دون اقليمية كعنصر رئيسي لاستراتيجية البحر المتوسط المقترحة؛

عند اقتراح أنشطة محددة في إطار استراتيجية البحر المتوسط، يتعين أخذ أهمية اشتراك السلطات المحلية والقطاع الخاص، بالتدريج وأساسا الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في عين الاعتبار.

٤- انتاج ملف إعلامي يحتوي على موجز قصير (صفحتان) لكل من هذه المنشورات وذلك للتوزيع الواسع خلال قمة العالم بشأن التنمية المستدامة.

ثانيا - العناصر

ثانيا – ألف - منع التلوث ومكافحته

تقييم التلوث من مصادر برية ومكافحته

السياسة العامة والتنسيق

١- تؤكد توجيه برنامج مد بول وتؤكد أيضا تنفيذ أنشطة مكافحة التلوث الموجهة نحو العمل؛ ومن أجل هذا الغرض، إيلاء الأولوية إلى التنفيذ الكامل لأنشطة برنامج العمل الاستراتيجي، بما في ذلك الأنشطة بناء على مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط؛*

٢- مواصلة صياغة وتنفيذ ومتابعة الأنشطة المتعلقة بتقييم التلوث التي تعتبر أدوات ضرورية للتحقق من حالة تلوث المنطقة والتقدم الذي أحرزته البلدان في مكافحة التلوث وكذلك الوسائل الصالحة لتحقيق إدارة المناطق االساحلية المناسبة؛

٣- مواصلة التعاون أيضا ودعمه مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المتعاونة في دعم مد بول ومراكز الأنشطة الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات والاتفاقات والبرامج والعاملين الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي والأنشطة الأخرى لمد بول الموافقة عليها مع التأكيد بشكل خاص على التعاون مع مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى الاقليمي؛

٤- إيلاء الأولوية لتنفيذ الأنشطة في إطار برنامج العمل الاستراتيجي الممول من مرفق البيئة العالمية، ولا سيما الأنشطة الموجة نحو تحقيق الاستدامة طويلة الأجل للمشروعات من خلال تنفيذ الأدوات الاقتصادية الملائمة.

تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي

١- اعتماد "وثيقة تشغيلية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي" التي تصف الأنشطة التي تنفذ على المستويين الوطني والاقليمي لتحقيق الخفض التدريجي، وبحلول عام ٢٠٢٥، القضاء على التلوث.

٢- جعل خفض التلوث الحضري هدف ذو أولوية وبناء على ذلك تنفيذ إجراء سياسي لتعزيز والارتقاء بالقواعد الوطنية.

٣- إنشاء، بحلول عام ٢٠٠٣ ، ميزانية خط أساس لانبعاثات كل ملوث محدد في برنامج العمل الاستراتيجي على أساس منهجيات مشتركة أو مقارنة لوضع ميزانية خط أساس وتتبع خفض التلوث المتحقق.

٤- اعتماد خطط عمل وطنية للتصدي للأنشطة من مصادر برية كجزء من تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي، إذا لم تكن قد فعلت ذلك. وينبغي الانتهاء من الخطط بحلول عام ٢٠٠٣ وتكون قيد التشغيل في عام ٢٠٠٥.

يطلب إلى الأمانة:

(مد بول)

١- إيلاء الأولوية إلى الأنشطة الهادفة إلى مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي والتعاون بالكامل مع المنظمات العاملة في تنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية للبحر المتوسط.

٢- مساعدة البلدان على إنشاء ، بحلول عام ٢٠٠٣ ، ميزانية خط أساس لانبعاثات كل ملوث محدد في برنامج العمل الاستراتيجي وإعداد وثائق ومنهجيات الدعم التقني الضرورية.

٣- مساعدة البلدان على صياغة و/أو دعم خطط العمل الوطنية للتصدي للتلوث من أنشطة برية.

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

٤- مواصلة تنفيذ عنصر مشروع برنامج العمل الاستراتيجي "الاستدامة لبرنامج العمل الاستراتيجي" والمساهمة في إنشاء منبر مالي في البلدان المؤهلة لمرفق البيئة العالمية لخفض تلوث البحر من مصادر برية بواسطة تعزيز استخدام أكثر الأدوات الاقتصادية ملاءمة.

مياه النفايات الحضرية

يطلب إلى الأطراف المتعاقدة

(مدبول)

١-استكمال قائمة محطات معالجة مياه النفايات بالتدريج وإعداد قائمة مستكملة جديدة بحلول عام ٢٠٠٣؛

٢- توفير المساعدة إلى البلدان لاستكمال نظمها الوطنية بشأن تصريف المجاري؛

٣-إعداد تقييم لمبادئ توجيهية تتعلق بمعالجة المجاري ومياه النفايات الحضرية لممارسات إعادة استخدامها في منطقة البحر المتوسط؛

٤- تعزيز البحوث بشأن تقنيات بديلة لمعالجة المجاري تتكيف مع أوضاع البحر المتوسط والأخذ في الاعتبار البرامج الجارية على المستويين الاقليمي والدولي.

النفايات الصلبة

يطلب إلى الأمانة

(مد بول)

إعداد مبادئ توجيهية بشأن إدارة الفضلات الساحلية والبحرية مع خطة عمل لمساعدة البلدان في تحسين الجوانب المؤسسية والتقنية لإدارة الفضلات الساحلية.

الرصد

يطلب إلى الأمانة :

(مد بول)

١- مواصلة مساعدة البلدان في صياغة برامج الرصد الوطنية والانتهاء منها وتنفيذها بهدف أن تشمل رصد الاتجاهات والامتثال والآثار البيولوجية؛

٢- مواصلة العمل بشأن الانتهاء من قاعدة بيانات المرحلة الثالثة لمد بول الجديدة للإدارة الصحيحة لبيانات الرصد ومساعدة البلدان في وضع قواعد بيانات وطنية متوافقة؛

٣- إيلاء الأولوية إلى تنفيذ برامج ضمان نوعية البيانات لرصد الآثار الكيميائية والبيولوجية لضمان أن البيانات ذات نوعية عالية ويعتمد عليها؛

٤- البدء في العمل بشأن مسألة تلوث الأنهار وإدارة أحواض الأنهار من خلال إعداد وثائق تقنية وإعلامية أساسية واستخدام الأموال من مشروع مرفق البيئة العالمية متعدد المتبرعين للبحر المتوسط مع أخذ العمل الذي قامت به منظمات أخرى في عين الاعتبار؛

٥- النظر في إدراج مؤشرات التخثث فيما بين المؤشرات الإلزامية لبرنامج رصد الاتجاهات للمرحلة الثالثة لمد بول؛

٦- إعداد استعراض للمعايير الحالية لتصنيف المناطق المتلوثة؛

٧- الانتهاء من معايير نوعية مياه الاستحمام بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي، وإذا لزم الأمر، عقد اجتماع خلال فترة السنتين من أجل اعتماد معايير بحلول الاجتماع العادي الثالث عشر للأطراف المتعاقدة.

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

٨- دعم برنامج مد بول وبرنامج العمل الاستراتيجي من خلال مشروعات تجريبية محددة ونشر المعلومات والتدريب وبناء القدرات على أساس استخدام الاستشعار عن بعد لنوعية المياه وتقيم الديناميكية.

المشاركة الجماهيرية

يطلب إلى الأمانة

(وحدة تنسيق البحر المتوسط ومد بول)

صياغة بحلول عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع شركاء خطة عمل البحر المتوسط، خطة عمل لتعزيز مشاركة جميع عناصر المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي مع الأخذ في الاعتبار البرامج والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية Aarhus.

الإبلاغ

يطلب إلى الأمانة:

(مد بول)

١- مواصلة العمل بشأن تنفيذ سجلات إطلاق الملوثات ونقلها من خلال توفير المساعدة الضرورية إلى البلدان؛

٢- استعراض ووضع مجموعة من مؤشرات التلوث البحري بالتعاون مع الخطة الزرقاء والرابطة الأوروبية للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والهيئات والمنظمات المختصة الأخرى؛

٣- وضع نظام إبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي مع الأخذ في الاعتبار وضع نظم مماثلة تقوم باختبارها حاليا أمانة برنامج العمل العالمي.

الأنشطة الأخرى المتعلقة ببروتوكول المصادر البرية

١- توفير جميع البيانات والمعلومات الضرورية إلى الأمانة للاستعراض المنتظم لقائمة مناطق التلوث الخطرة كل أربع سنوات مع أول قائمة منقحة تعد خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣؛

٢- إنشاء نظم التفتيش على التلوث و/أو دعمها بهدف جعلها قيد التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٠٥.

يطلب إلى الأمانة

(مد بول)

١- وضع مزيد من المبادئ التوجيهية لإدارة ماء الملح؛

٢- إعداد بحلول عام ٢٠٠٣ قائمة منقحة بمناطق التلوث الخطرة على أساس البيانات والمعلومات الرسمية التي وفرتها البلدان؛

١- تقديم المساعدة إلى البلدان لوضع نظم تفتيش على التلوث و/أو الارتقاء بها.

الأنشطة المتعلقة بتنفيذ بروتوكول الإلقاء

١- تقديم جميع البيانات والمعلومات الضرورية إلى الأمانة حتى تتمكن من إعداد تقييم لأنشطة الإلقاء خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١؛

٢- اعتماد مبادئ توجيهية لإدارة نفايات الأسماك أو المواد العضوية الناجمة عن تجهيز الأسماك والكائنات البحرية الأخرى التي أعدتها الأمانة بالتعاون مع السلطات الوطنية. وتصبح المبادئ التوجيهية قيد النفاذ بمجرد بدء نفاذ بروتوكول الإلقاء كما نقح في عام ١٩٩٥.

يطلب إلى الأمانة

(مد بول)

١- الانتهاء من تقييم أنشطة الإلقاء للفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١ على أساس المعلومات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة؛

٢- إعداد مبادئ توجيهية لإدارة المواد الجيولوجية الخاملة غير الملوثة بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية؛

٣- وضع مبادئ توجيهية لإلقاء المنصات والهياكل من صنع الانسان في البحر بالتعاون مع السلطات الوطنية.

الأنشطة المتعلقة بتنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة

يطلب إلى الأمانة

(مد بول)

إعداد تقييم لإدارة النفايات الخطرة في بلدان البحر المتوسط بما في ذلك استعراض للمناهج الفعالة لمكافحة نقل النفايات الخطرة غير المشروعة عبر الحدود.

الأنشطة المتعلقة بتحديد القضايا البيئية والتلوث الآخذة في الظهور ومتابعتها

يطلب إلى الأمانة

(مد بول)

١- مواصلة متابعة التطورات في البحوث والدراسات الجارية بشأن مسألة تغير المناخ وآثارها البيئية على منطقة البحر المتوسط وإبلاغ الأطراف المتعاقدة بناء على ذلك؛

٢- العمل على تحديد القضايا البيئية والتلوث الآخذة في الظهور (بما في ذلك الطلاء ضد النمو الفطري والتلوث المحمول جوا وأثر أنشطة تربية الأسماك) بالتشاور مع المنسقين الوطنيين لمد بول وتمويل مشروعات بحوث محدودة وإعداد تقييمات بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة ووكالات الأمم المتحدة المتعاونة.

<u>منع التلوث من مصادر بحرية ومكافحته</u>

١-اعتماد مقرر بشأن الولاية الجديدة وأهداف ووظائف المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط؛

٢-التصديق على بروتوكول حالات الطوارئ الجديد التابع لاتفاقية برشلونة في أقرب وقت ممكن

بمجرد الموافقة عليه وذلك للتمكن من تنفيذه؛

٣- مزيد من دراسة إمكانية إعارة موظفين مهنيين إلى المركز على أساس مؤقت؛

٤- دعوة البلد المضيف للمركز الاقليمي لتحديد وتوفير مبنى مناسب للمركز من أجل متطلباته في أسرع وقت ممكن؛

٥- تنقيح خطط طوارئ الأطراف المتعاقدة ووسائل مكافحة تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى وتعزيزها سواء على نحو منفرد أو من خلال تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بالتعاون مع الأطراف المؤثرة الأخرى؛

٦- الامتثال للالتزامات بالابلاغ واستخدام "نظام الابلاغ عن التلوث" و"تقرير ما بعد الحادث" لتبادل المعلومات بشأن التلوث العرضي في البحر؛

٧- دعم وتيسير عمل الفريق العامل التقني للبحر المتوسط الذي أنشأه اجتماع جهات اتصال المركز الاقليمي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عملا بالتوصية المقدمة إلى الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة؛

٨- اتخاذ أي إجراء ملائم لدعم الرصد الجوي كوسيلة لرصد ومعاقبة مخالفات النظم الحالية لمنع التلوث من السفن على أساس التوصية المقدمة إلى اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي عشر وما نتج عن اجتماع جهات اتصال للمركز الاقليمي (مالطة، ٢٥ – ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، REMPEC/WG.18/14)؛

٩- اقتراح ومناقشة سياسة إقليمية مشتركة متفق عليها، مع أخذ اختصاصات المنظمة البحرية الدولية في عين الاعتبار، لمنع التلوث من السفن على أساس الاستراتيجية الإقليمية لعام ١٩٩٧ المعتمدة والأخذ في الاعتبار أحكام بروتوكول حالات الطوارئ الجديد؛

١٠- دعم جهود المركز الاقليمي لتنفيذ برنامج الأنشطة بناء على برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية للجماعة الأوروبية بشأن مرافق الاستقبال في الموانئ.

يطلب إلى الأمانة

(المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط)

١- دعم الأطراف المتعاقدة في جهودها لتعزيز أعمال ومقترحات مشتركة في ميدان منع التلوث من السفن بما في ذلك مبادرات مشتركة على مستوى المنظمة البحرية الدولية؛

٢- دعم الأطراف المتعاقدة في تنقيح وتعزيز نظم وطنية ودون إقليمية للاستعداد والاستجابة.

(المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط ووحدة تنسيق البحر المتوسط)

٣- محاولة الحصول على أموال خارجية ضرورية لمواصلة عملية دراسة إجراءات مناسبة لمنع التلوث من مراكب النزهة.

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

٤- دعم المركز الاقليمي لاستكشاف ورصد انسكاب النفط من خلال الاستخدام المتكامل للاستشعار عن بعد وتقنيات نظام المعلومات الجغرافية والأدوات المتقدمة الأخرى (مثل التحديد من الفضاء والاتصالات بالسواتل ذات السرعة العالية).

(ج) الإنتاج الأنظف

١- تعزيز إدراك البعد البيئي في عمليات المشتروات العامة.*

٢- استخدام التزام مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف في عملية تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي ومشروع البحر المتوسط لمرفق البيئة العالمية وتنفيذ أنشطة طبقا لمجال اختصاصه.

٣- التركيز على إنشاء مراكز للانتاج الأنظف وتقديم المساعدة التقنية التي تحتاجها من خلال التعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف.*

٤- يطلب من مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف استكمال الدراسة بشأن حالة الانتاج الأنظف في بلدان خطة عمل البحر المتوسط.

٥- تعزيز مشاركة مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف في الأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحر المتوسط.

يطلب إلى الأمانة:

١- دعم التعاون مع البرامج الأخرى وعناصر خطة عمل البحر المتوسط ولا سيما مع مد بول فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في إطار الفريق الموضوعي بشأن الصناعة والتنمية المستدامة وكذلك دعم التعاون مع الكيانات الأخرى في البحر المتوسط.

٢- تشجيع صلات أقوى مع المبادرات الأوروبية مثل IPPC, EMAS, IPP, Ecolabel ومع مؤسسات لدعم منهج متكامل للانتاج الأنظف لتحسين المشاركة في المعلومات مع البلدان من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط وكذلك زيادة مشاركتها في المحافل الدولية مثل شبكة IMPEL.

٣- التوسع في نطاق الأنشطة لتشمل المنتجات والخدمات وتركز أنشطتها على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة وإيلاء أهمية أكثر إلى تلوث الهواء وتلوث التربة في نطاق أنشطتها بالاضافة إلى تلوث المياه وتوليد النفايات الصلبة.

٤- توفير المعلومات البيئية إلى الصناعات لإعطائها توجيه وتعزيز الثقافة البيئية التي تهدف إلى تحسين أدائها.

٥- استعراض أدوات الانتاج الأنظف التي وضعتها (MOED, GHP...) لتحديد فرص التحسين ونشر الدراسات المنفذة لتيسير استخدامها في بلدان البحر المتوسط.

٦- وضع تقرير مكتوب عن جميع الأنشطة التي نفذها مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف خلال السنوات الثلاث الماضية وإرسالها إلى جميع جهات الاتصال الوطنية.

٧- تنظيم زيارات موقع للمرافق التي نفذت تقنيات الانتاج الأنظف واختبار دراسات حالة الانتاج الأنظف في صناعات في البحر المتوسط وتنفيذ مشروعات بيانية.

٨- تدريب المتدربين وتنظيم دورات تدريبية طويلة الأجل وحلقات عمل بالتعاون مع بلدان خطة عمل البحر المتوسط.

٩- تنفيذ دراسات عن الأدوات الاقتصادية لتعزيز الانتاج الأنظف والقضايا المتعلقة بالانتاج ذات العلاقة بالانتاج الأنظف وعن الخبرة في الادارة البيئية في المجمعات الصناعية والمدن الصناعية.

١٠- تعزيز تبادل المعلومات فيما بين شبكة جهات الاتصال الوطنية لمركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف والتوسع في قاعدة بيانات خبراء الانتاج الأنظف في البحر المتوسط.

١١- زيادة استخدام شبكة الانترنت وويب مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف باعتبارها أداة لشبكة جهات الاتصال الوطنية للمركز وكذلك لربط ويب المركز بويب خطة عمل البحر المتوسط من أجل التنفيذ والامتثال.

(تخضع جميع أنشطة مركز الأنشطة الإقليمية للانتاج الأنظف إلى موافقة الحكومة الأسبانية على الأعمال المتحققة).

ثانيا – باء – التنوع البيولوجي والمناطق المتمتعة بحماية خاصة

ثانيا – باء – ١ – جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة

١- الموافقة على مقترحات أنإدراج القائمة باعتبارها تضم إلى قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط المناطق التالية: Alboran Island (أسبانيا) Seabed of the Levant of Almeria (أسبانيا) Cape Gata-Nijar (أسبانيا) Mar Menor and the East coast of Murcia (أسبانيا) Cape Creus Natural Park (أسبانيا) Medes Island (أسبانيا) Kneiss (تونس) La Galite (تونس) Zembra (تونس) وملتجأ صيانة الثدييات البحرية (موناكو وفرنسا وإيطاليا).

٢- يطلب من الأطراف التي لم تصدق بعد على بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والدول الأطراف في اتفاقية برشلونة أن تسلم بالأهمية الخاصة بهذه المناطق ولا تصرح أو تضطلع بأنشطة يمكن أن تضر الأهداف التي وضعت من أجلها القائمة.

٣- دعوة البلدان في المنطقة والمنظمات الدولية المعنية تعزيز حماية وإدارة هذه القوائم من خلال جميع أشكال التعاون الملائمة.

٤- تشجيع إنشاء هذه القوائم التي تشمل المواقع الوطنية والعابرة للحدود.

٥- تناصر إدراج القوائم باعتبارها أداة لمساعدة السياسات الوطنية على صيانة التنوع البيولوجي.

٦- دعم العلاقات والتماسك بين القوائم والشبكات الأخرى ذات العلاقة (Natura 2000 و Emeraude ورامسار والتراث العالمي وما إلى ذلك) لكي تساهم في تنفيذ الشبكة المهمة للمناطق البحرية المحمية في سياق ولاية جاكارتا لاتفاقية التنوع البيولوجي.

٧- تحاط علما بالتقدم المحرز في التعاون بين خطة عمل البحر المتوسط و ACCOMBAMS ومشروع مذكرة التفاهم بشأن التعاون الذي سيحكم مشاركة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في تنفيذ ACCOMBAMS باعتباره وحدة التنسيق دون الإقليمية للبحر المتوسط.

٨- اعتماد مبادئ توجيهية لإعداد تشريعات ونظم تتعلق بصيانة وإدارة عشائر السلحفاة البحرية وموائلها واستلهامها لوضع وتحسين وتنفيذ تشريعات في هذا الميدان.

٩- اعتماد مبادئ توجيهية لدراسات الأثر على مناطق النباتات البزرية البحرية وكأساس لإعداد وتحسين وتنفيذ تشريع في هذا الميدان.

١٠- منح، طبقا للفقرتين ٢٥ و٢٦ من خطة عمل صيانة النباتات البحرية في البحر المتوسط، وضع حطة عمل منتسبة للمؤسسات التالية: GIS Posidonie (فرنسا) ICRAM (إيطاليا) INSTM (تونس) وأمانة اتفاق RAMOGE وجامعة كورسيكا (فرنسا) و World Seagrass Association 2000

١١- اعتماد استمارة مشروحة لتقارير اقتراح مناطق تدرج في القائمة (UNEP(DEC)/MED WG.190/12) التي يمكن تحسينها إذا لزم الأمر.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- محاولة تنفيذ توصيات اجتماع جهات الاتصال للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الخامس فيما يتعلق بالتصنيف من أجل وضع استراتيجية للبحر المتوسط تأخذ في الاعتبار المبادرات الأخرى وتتمشى مع المبادرات العالمية للتصنيف المضطلع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

٢- استخدام الكمبيوتر في استمارة ادخال البيانات المعيارية الموضوعة لجمع قوائم جرد بالمواقع ذات الأهمية للصيانة وتنظيم دورات تدريبية طويلة الأجل عن استخدام الاستمارة ومساعدة الأطراف المتعاقدة في تطبيقها؛

٣- جعل قواعد بيانات مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة متاحة على شبكة الانترنت وتعميم بيانات نظام المعلومات الجغرافية بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبذل جهود لإنشاء آلية غرفة مقاصة للبحر المتوسط بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي والتي ترتبط مع آليات غرف مقاصة وطنية وآخرين أنشئت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

ثانيا ـ باء ـ ٢- التخطيط والإدارة

١٢، <u>تنفيذ خطة العمل لصيانة السلحفاة البحرية في البحر المتوسط</u>

١- تعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وGFCM فيما يتعلق بتدابير حماية السلحفاة في البحر المتوسط والتفاعل مع قطاع مصايد الأسماك وتعزيز الشبكات الوطنية للخبراء لدعم شبكة البحر المتوسط؛

٢- تشجيع برنامج وضع بطاقات تتمشى مع المعايير الموضوعة في إطار خطة العمل؛

٣- دعم تصميم وتنفيذ مشروع يقدم إلى اللجنة الأوروبية للتمويل بشأن تحديد الموائل ذات الأهمية للسلحفاة البحرية في البحر المتوسط.

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- معايرة طرق وضع البطاقات ومركزية المعلومات الناتجة من برامج وضع البطاقات المختلفة في قاعدة بيانات يكون مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مسؤولا عنها؛

٢- استكمال دليل خبراء السلحفاة البحرية ليشمل المنظمات و/أو المختبرات وإنشاء تجميع website جميع المصادر المتاحة لصيانة السلحفاة البحرية في البحر المتوسط؛

٣- اعداد، بالتشاور مع خبراء البحر المتوسط: '١' مشروع يقدم إلى اللجنة الأوروبية للتمويل بشأن تحديد الموائل ذات الأهمية للسلحفاة البحرية؛ '٢' دراسة عن مراكز الإنقاذ الحالية ومبادئ توجيهية لإنشاء مراكز وإداراتها؛ '٣' مشروع لتقييم عشائر السلحفاة البحرية في البحر المتوسط.

(ب) <u>تنفيذ خطة عمل إدارة فقمة البحر المتوسط</u>

تعزيز تنفيذ توصيات الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة مع الأخذ في الاعتبار توصيات جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الخامس.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

إنشاء في المستقبل القريب فريق طوارئ من المتخصصين لوضع خطة طوارئ تحتوي على مقترحات لأعمال عملية وجدول زمني.

(ج) <u>تنفيذ خطة عمل صيانة الثدييات البحرية في البحر المتوسط</u>

ترحب بعرض أسبانيا فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات البحر المتوسط بشأن جنوح الثدييات البحرية في فالينشيا. وسيكون مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة المودع لديه قاعدة البيانات التي سيقوم على إدارتها معهد كفانيليس للتنوع البيولوجي في جامعة فالينشيا الذي سيتلقى دعما ماليا من حكومة اسبانيا لهذا الغرض. وينبغي تقديم البيانات التي ستدرج في قاعدة البيانات سنويا من خلال مراكز التنسيق الوطنية التي تعينها جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- مساعدة الأطراف المتعاقدة في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لصيانة الثدييات البحرية بما في ذلك شبكات لرصد الجنوح والتدريب؛

٢- التعاون مع ACCOBAMS في:'١' إقامة شبكات وطنية عن رصد جنوح الثدييات؛ '٢' العمل على خفض التفاعلات مع صيد الأسماك؛ '٣' تنظيم عمليات مسح في شرقي البحر المتوسط.

(د) تنفيذ خطة عمل لصيانة النباتات البحرية في البحر المتوسط

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- تعزيز رصد صحة المروج ونشر التقنيات ذات العلاقة من خلال الأدلة التقنية والتدريب؛

٢- تنظيم الندوة الثانية للبحر المتوسط بشأن النباتات البحرية في عام ٢٠٠٣؛

٣- اعداد طلب يموّل من أجل مشروع '١' وضع خرائط للمروج (مع الأعضاء المنتسبين إلى خطة العمل)؛ '٢' عن الحياة النباتية البحرية في البحر المتوسط؛ '٣' جمع المراجع.

(هـ) إنشاء المناطق المتمتعة بحماية خاصة

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- إعداد "أداة مساعدة للصياغة "لعرض التقارير وليدراج فيها شرح لعملية الادراج في قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط، والعمل على إنشاء هذه القائمة وتقديم المساعدة، حسب ما تسمح به الموارد، إلى البلدان التي تطلب المساعدة في هذا المجال؛ وتقدم إلى جهات الاتصال الوطنية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة عند تقييم المقترحات المقدمة لإدراج المواقع في القائمة، من خلال أدوات ملائمة.

٢- وضع مبادئ توجيهية لإنشاء وإدارة مناطق متمتعة بحماية خاصة التي نصت عليها المادة ١٦ من البروتوكول (الفقرة جيم)؛

٣- إعداد مشروع وثيقة تحدد طرائق منح دبلوم البحر المتوسط الذي أنشأته المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط (القسم ٢ – ٣) التي ستمنح خلال الاجتماعات العادية للأطراف إلى القوائم التي تتميز بتنفيذ أنشطة محددة ملموسة لإدارة التراث الطبيعي في البحر المتوسط وصيانته.

(و) القضايا الاستراتيجية الأخرى المتعلقة بصيانة التنوع البيولوجي

أن تلاحظ تقرير اجتماع مشاورة مشترك بشأن تنسيق تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة واتفاقية التنوع البيولوجي في منطقة البحر المتوسط (فالينشيا، ٢٠ –٢١ نيسان/ابريل ٢٠٠١).

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

١- إعداد عناصر لمشروع خطة عمل بشأن إدخال الأنواع والأنواع المكتسحة؛

٢- وضع مشروع خطة عمل لصيانة أنواع الطيور الواردة في المرفق الثاني بالبروتوكول؛

٣- إعداد، بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة، مشروع خطة عمل لصيانة أنواع الأسماك الغضروفية في البحر المتوسط؛

٤- وضع معايير مشتركة لإدراج أنواع إضافية في مرفقات بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة؛

٥- دراسة مسألة الاتجار في *Lithophaga lithophaga*، وطلب مشورة الخبراء في القانون البيئي وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى جهات الاتصال؛

٦- الاتصال بأمانتي برن وبون لدعم صلات التعاون التي أنشأها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة مع هاتين المنظمتين من خلال توقيع مذكرة تعاون مع كل منهما.

ثانيا ـ باء ـ ٣ ـ الإعلام الجماهيري

تنفيذ، على المستوى الوطني، أعمال لنشر المعلومات عن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة وخطط العمل المعتمدة في سياق خطة عمل البحر المتوسط لصيانة الأنواع.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

مساعدة جهات الاتصال الوطنية بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة التي تطلب العمل لنشر معلومات عن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة على المستوى الوطني أن تنفذ بما تسمح به الموارد.

ثانيا ـ باء ـ ٤ ـ تبادل الخبرات ودعم القدرات الوطنية

تعزيز، من خلال مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة أو العمل الثنائي، التدريب وتبادل الخبرات ولا سيما في استخدام استمارة إدخال بيانات معيارية ولتنفيذ خطط العمل لصيانة الأنواع.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة)

مواصلة مساعدة البلدان على تحسين قدراتها الوطنية في مجال صيانة وإدارة التراث الطبيعي والعمل على الحصول على موارد مالية خارجية من أجل هذه الأنشطة.

ثانيا ـ جيم ـ الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية

١- حث السلطات ذات العلاقة على دعم تنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الادارة المستدامة للمناطق الساحلية مع اعتبار نتائج الاستبيان الذي أرسلته وحدة التنسيق إلى الأطراف المؤثرة الرئيسية*

٢- دعم المبادرات دون الإقليمية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، مثل مبادرة البحر الإدرياتيكي والبحر الأيوني وramoge وأخرى. وأيضا دعوة البلدان لإعداد و/أو استكمال استراتيجيتها الوطنية للإدارة الساحلية مع أخذ المبادئ التوجيهية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي أعدها برنامج الأعمال ذات الأولوية في عين الاعتبار؛

٣- اعتماد و/أو تحسين التشريعات الوطنية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، مع اعتبار العمل الذي قام به برنامج الأعمال ذات الأولوية والمنظمات الدولية الأخرى. وتدعو أيضا الأطراف المتعاقدة إلى إعداد دراسة جدوى لبروتوكول إقليمي للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية؛

٤- دعم ومساعدة المؤسسات الوطنية والمحلية للأطراف المتعاقدة في استخدام منهجيات وأدوات لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي وضعها برنامج الأعمال ذات الأولوية؛

٥- دعوة السلطات في الجزائر ولبنان ومالطة إلى دعم تنفيذ مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية في بلدانها. وتدعو أيضا المغرب وسلوفينيا إلى البدء في أنشطة تمهيدية من أجل توقيع اتفاق لمشروعات في بلديهما. وينبغي مواصلة التركيز على عدد من الأنشطة التي يمكن تنفيذها بالكامل مع تكامل قوي السياسات القطاعية. وينبغي أن تتألف الأفرقة الوطنية لتنفيذ مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية من خبراء ذوي تأهيل عال في هذه البرامج وينبغي أن يكون الخبراء الدوليين على مستوى عال من الكفاءة والخبرة؛

٦- تدعو السلطات في البلدان التي تمت فيها مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية إلزام نفسها بمتابعة الأنشطة من خلال ضمان الموارد المالية والبشرية الضرورية التي تشمل جميع الأطراف المؤثرة؛

٧- دعوة البلدان التي لم تنفذ فيها حتى الآن أي من مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية اقتراح مشروعات جديدة وإعداد دراسات جدوى لها؛

٨- دعوة الأطراف المتعاقدة وضع مناهج منتظمة ومنظورية (تنفيذ تحليلات الاستدامة) للمناطق الساحلية من خلال مجموعة مؤشرات الأولوية بالتعاون مع خطة عمل البحر المتوسط (مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)؛

٩- دعم مبادرة شبكة إقليمية على أساس أدوات وتكنولوجيات متقدمة (مثل الفضاء ونظم المعلومات الجغرافية والاتصالات وشبكة انترنت) لتناول التنمية المستدامة في البحر المتوسط (مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد). وبناء على ذلك، تدعو البلدان إلى دعم المراكز/المنظمات الوطنية التي تتناول هذه الأدوات والتقنيات من خلال توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

١- دعم الأطراف المتعاقدة في وضع استراتيجيات وخطط وبرامج وطنية تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتوفير المساعدة التقنية عندما تطلبها الأطراف المتعاقدة من خلال مشورة السياسة وحلقات عمل وطنية وبعثات خبراء إلى البلدان ودورات تدريبية؛

٢- مساعدة الجزائر ولبنان ومالطة على إعداد تقاريرها الوطنية بشأن الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

٣- مواصلة الدعم المؤسسي وبناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية للأطراف المتعاقدة من خلال الوسائل التقليدية والقائمة على شبكة انترنت (MedOpen) والدورات التدريبية بشأن الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتبادل المعلومات بشأنها من خلال وضع مبادرات إقليمية "الغرفة مقاصة" للإدارة الساحلية والاحتفاظ بالمعلومات على Website وإصدار ونشر مبادئ توجيهية وورقات موضوعية ونتائج البرامج والانجازات الأخرى؛

٤- استكمال المبادئ التوجيهية الإقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإعداد مبادئ توجيهية لوضع تشريعات وطنية للإدارة الساحلية؛

٥- مساعدة الأطراف المتعاقدة في اعتماد و/أو تحسين تشريعاتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأيضا مساعدة الأطراف المتعاقدة في إعداد دراسة جدوى لبروتوكول إقليمي بشأن الإدارة للمناطق الساحلية؛

٦- تحليل المشاكل التآكل الساحلي وتنظيم حلقة عمل إقليمية لمناقشة واعتماد خطة عمل إقليمية لمكافحة هذه الظاهرة، وأخذ الاتفاقيات الدولية والخبرة التقنية في هذا المجال في عين الاعتبار؛

٧- مواصلة وضع وتنفيذ أدوات الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية ولا سيما نظم المعلومات الساحلية والتقييم السريع للبيئة الساحلية وأدوات تخطيط الأرض واستخدام البحر والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، من أخذ المنهج الذي وضعه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال في عين الاعتبار؛

٨- مواصلة تطوير وتنفيذ تقييم الأثر البيئي على مستوى المشروع والتقييم البيئي الاستراتيجي على مستوى الخطط والبرامج لضمان أخذ الشواغل البيئية في عين الاعتبار في المراحل الأولى في عملية التخطيط وإيلاء أهمية خاصة إلى المسائل المحتملة عبر الحدود؛

٩- تنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط فيما يتعلق بمشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية، التي تقع تحت التنسيق الشامل لوحدة التنسيق؛

١٠- إعداد دراسات جدوى وبرامج واتفاقات لبرامج إدارة المناطق الساحلية لتنفيذ مشروعات برامج إدارة المناطق الساحلية الجارية لخطة عمل البحر المتوسط والمشروعات التي تقرر تنفيذها؛

١١- اقتراح على البلدان التي تمت الانتهاء من مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية فيها استخدام الأدوات الحالية للإدارة البيئية و/أو تكييفها التي تمكن متابعة برامج إدارة المناطق الساحلية ومساعدة تلك البلدان في إعداد مشروعات قابلة للتطبيق تعتبر استمرارا لمشروعات برنامج ادارة المناطق الساحلية؛

١٢- وضع أنواع جديدة لمشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية، بما في ذلك مشروعات عبر الحدود والتأكيد أكثر على المشاركة الجماهيرية والادارة الاستراتيجية للمناطق الساحلية ووضع السياسة في البلدان المعنية على أساس المقترحات الأولية التي وضعها مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية؛

١٣- تقييم جدوى إدراج مسألة الصحة في برامج إدارة المناطق الساحلية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛

١٤- وضع خرائط للحساسية تشغيلية للمناطق الساحلية بالتعاون مع المركز الاقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط؛

١٥- المساعدة في تنفيذ عنصر التنوع البيولوجي في برامج إدارة المناطق الساحلية بالتعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

١- مساعدة بلدان البحر المتوسط وعناصر خطة عمل البحر المتوسط في ميدان استخدام تكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية المستدامة وذلك للمساعدة في تحسين المعرفة والفهم البيئي لدعم عمليات اتخاذ القرارات وأخذ المبادرات الحالية وانجازاتها على المستويين الأوروبي والدولي في عين الاعتبار؛

٢- مساعدة بلدان البحر المتوسط في وضع مشروعات تجريبية لرصد حالة وتغييرات المسائل البيئية ذات الأولوية (مثل الكوارث والتصحر والتغييرات الساحلية والتوسع الحضري) والسعي للحصول على مصادر خارجية للتمويل.

٣- المساهمة، بالتعاون الوثيق مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط المعنية، في تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية الجارية وفي المستقبل (مثل المعلومات المستشعرة عن بعد من أجل التحليل البيئي والمساهمة في إدارة البيانات والمعلومات وتنفيذ نظم المعلومات الجغرافية)؛

٤- تطوير استخدام بيانات EO في إطار الإدارة للمناطق الساحلية ولا سيما التآكل الساحلي وإدارة مجمعات المياه.

٥- دعم الدور المركزي لتبادل بلدان البحر المتوسط للبيانات ذات العلاقة بالمشروعات الجارية والماضية والخبرات وأفضل الممارسات والمنهجيات القائمة على الاستشعار عن بعد من خلال تنفيذ شبكة قائمة على web للمراكز/المنظمات المتخصصة في البحر المتوسط التي تتناول الاستشعار عن بعد وتطبيقاته البيئية؛

٦- ضمان نقل النتائج المتحققة إلى بلدان البحر المتوسط الأخرى من خلال مشروعات منفذة على نطاق وطني/محلي لتناول البعد الإقليمي.

٧- مواصلة دعم دورها المركزي، بالاشتراك مع السلطات الوطنية ومراكز الأنشطة الإقليمية لخطة عمل البحر المتوسط، في زيادة الوعي وبناء القدرات وأنشطة التدريب، والاستخدام الملائم لوسائل الاتصالات السريعة وذلك على أساس مشروعات تجريبية تعتمد على تقنيات الفضاء المتطورة من أجل التنمية المستدامة.

(مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)

مساعدة السلطات الوطنية والمحلية والعاملين الآخرين على التنبؤ بالتغييرات من خلال وضع تحليلات منتظمة ومنظورية للاستدامة ولا سيما في سياق برامج إدارة المناطق الساحلية ومن خلال دعم القدرات الوطنية ونشر هذه الطرق.

ثانيا – دال – تكامل البيئة والتنمية

ثانيا – دال – ١- الرقابة والتحليل المنظوري: التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة

١- مواصلة وتكثيف الجهود لتطبيق توصيات الأطراف المتعاقدة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة من خلال:

تحسين مستويات جمع وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى الساحل؛

دعم قدرات الرصد والتحليل المنظوري للبيئة والتنمية؛

دعم تحليلات وتقارير عن البيئة والتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والساحلية؛*

٢- حشد المؤسسات والأشخاص المؤهلين للمساهمة في "التقرير الإقليمي عن البيئة والتنمية" والتقارير الوطنية المماثلة.

٣- مساعدة القدرات في مجال الاقتصاد البيئي من خلال تقييم الآثار الاجتماعية والإقليمية والبيئية لمنطقة التجارة الحرة ومن خلال إعداد سياسات للتخطيط والرصد حتى يمكن للتحديات الاجتماعية والبيئية أن تلبي على نحو أفضل من خلال استخدام ملائم لأدوات اقتصادية وبيئية.

يطلب إلى الأمانة:

(مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)

١- بالتعاون مع جميع عناصر خطة عمل البحر المتوسط، صياغة تقرير إقليمي عن البيئة والتنمية في البحر المتوسط مع تحليل عن التغييرات في الماضي والمستقبل في المنطقة على أساس ISD.

٢- مساعدة الأطراف المتعاقدة على تطبيق التوصيات بشأن المؤشرات، ولا سيما في إطار التقارير الإقليمية والساحلية وتشجيع الشبكة الإقليمية للمراصد الوطنية والنظم المماثلة.

٣- مواصلة الجهود لدعم قدرات البلدان في مجال الإحصائيات البيئية ومواصلة تنفيذ برنامج البيئة MEDSTAT وتمديد، إلى أقصي حد ممكن، بعض أنشطة بلدان البحر المتوسط التي لا تستفيد من برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية.

٤- مواصلة العمل بشأن تحليل مسألة التجارة الحرة والبيئة وكذلك الأدوات الاقتصادية من أجل البيئة؛

٥- دعم جهود الاتصالات والنشر والتدريب ودورها كمحفل فكري بشأن توقعات البحر المتوسط والتنمية المستدامة

(مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد)

١- مواصلة أنشطه مركز الأنشطة الإقليمية لاستشعار البيئة عن بعد **لخلق مكان إيداع** للمعلومات المستشعرة عن بعد من أجل حساب مؤشرات التنمية المستدامة المختارة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛*

٢- بالتعاون مع عناصر خطة عمل البحر المتوسط، تنفيذ أنشطة بشأن استخدام EO لرصد تدهور الأرض.

ثانيا – دال – ٢- السياحة والتنمية المستدامة

١- تطبيق التوصيات التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في أعقاب عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

دعوة السلطات المعنية في بلدانها إلى مواصلة تنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن السياحة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط؛

تشجيع سلطاتها الوطنية والمحلية والمنظمات التي تسعى للربح والتي لا تسعى للربح على إجراء تقييم قدرة الحمل، حسب الاقتضاء، للأنشطة السياحية كأداة مشتركة للتنمية المستدامة للسياحة.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)

مواصلة تطبيق التوصيات بشأن السياحة والتنمية المستدامة التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة عقب مقترح لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (مالطة، ١٩٩٩) ولا سيما التوصيات بشأن جمع البيانات المتعلقة بالسياحة والتنمية المستدامة.

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

تعزيز استخدام تقييم قدرة الحمل كأداة للتنمية المستدامة للسياحة من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية في البحر المتوسط في مجالات السياحة ومواصلة تقديم المساعدة التقنية.

ثانيا – دال – ٣- الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة

اعتماد وتنفيذ التوصيات التي اقترحتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الادارة الحضرية والتنمية المستدامة، وتوفير الدعم للسلطات الحضرية في بلدانها.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)

تعزيز ومتابعة العمل المنفذ بشأن عملية التحضر والمدن ومواصلة التحليل في مجال النفايات ومواصلة تنفيذ مقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومتابعتها.

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

١- مساعدة الأطراف المتعاقدة في محاولاتها لتنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط بشأن الادارة الحضرية والتنمية المستدامة من خلال أدوات ملائمة للإدارة الحضرية ومن خلال إنشاء آليات لتبادل الخبرات بشأن ممارسات الإدارة الحضرية الجيدة؛

٢- مزيد من دراسة وتحليل مسألة الإدارة الساحلية والإدارة الحضرية وتحديد استراتيجيات وأعمال ينبغي تشجيعها في هذا المجال.

ثانيا – دال – ٤ – التنمية الريفية والمناطق والموارد الطبيعية

١- المتابعة بفعالية أكثر التوصيات المعتمدة بشأن المياه وتنفيذ تقييم أولي للجهود المبذولة والصعوبات التي يتعين التغلب عليها، والمساهمة في التحليل الاقليمي بشأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛

٢- دعم الجهود المبذولة لاستخدام ممارسات أفضل لإدارة موارد المياه الحضرية؛

٣- مواصلة الأنشطة المتعلقة بإدارة مكافحة التآكل/التصحر كعنصر أساسي للتنمية المستدامة في المنطقة ودعم التعاون الناجح بين منظمة الأغذية والزراعة ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية في هذا المجال؛

٤- مواصلة أنشطة الإدارة المتكاملة لموارد المياه بالتعاون مع GWP-MED والهيئات المختصة الأخرى.

يطلب إلى الأمانة

(مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء)

١- دعم تنفيذ التوصيات بشأن إدارة الطلب على المياه التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة عقب مقترح لجنة البحر المتوسط ومتابعتها من خلال تنظيم محفل عن نتائج التوصيات ومواصلة العمل بشأن التنمية الريفية المستدامة وتكامل أهداف صيانة التربة وإدارتها والغابات والتنوع البيولوجي الإرضي، ولا سيما في الشراكة مع GWP-MED وCIHEAM.

(مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية)

١- وضع مبادئ توجيهية لإدارة موارد المياه الحضرية وتدريب الخبراء الاقليميين على استخدامها؛

٢- تنفيذ المشروع دون الاقليمي بشأن مكافحة تآكل التربة والتصحر وإدارتها في بلدان المغرب ووضع منهجيات للتدريب والأدوات والإجراءات والتكنولوجيات في لبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا؛

٣- دعوة الأمانة (مركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية) لتوفير الدعم للأفرقة العاملة للجنة البحر المتوسط بشأن إدارة النفايات والتنمية الزراعية والريفية (إذا تمت الموافقة عليها) ولا سيما في مجال مكافحة النفايات الحضرية وتآكل التربة والتصحر وإدارتها.

توصيات

(الجزء الثاني)

اعتمدت الأطراف المتعاقدة التوصيات التالية بناء على مقترح من لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

ألف- الصناعة والتنمية المستدامة

إذ تضع في اعتبارها الاختصاصات كما وضعت لها في اجتماع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المعقود في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠،

وقد دعيت إلى الانعقاد في برشلونة (أسبانيا) في الفترة ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ تحت إشراف خطة عمل البحر المتوسط لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدعم من مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف ومدبول،

إذ تضع في اعتبارها ورقة المعلومات الأساسية المعنونة "حالة واتجاهات الصناعة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط" ودراسات الحالة الإقليمية والوطنية المختلفة التي عُرضت على حلقة العمل الإقليمية المعقودة في برشلونة،

إذ تضع في اعتبارها المناقشات التي تلت ذلك والآراء والتوصيات التي قدمها الأعضاء المختلفين للفريق العامل؛

إذ تضع في اعتبارها أن الجهات الفاعلة الرئيسية والأطر القانونية والأدوات التي قد تقوم بدور في تكامل الصناعة والبيئة لكي يمكن التوصل إلى تنمية صناعية مستدامة إيكولوجيا،

إذ تضع في اعتبارها الالتزامات الدولية للأطراف المتعاقدة، ولا سيما اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها،

إذ تضع في اعتبارها أن الضغوط من الأنشطة الصناعية، ولا سيما حول المناطق الخطرة للتلوث والمناطق الحساسة تدعو إلى منهج متكامل لخفض الآثار الضارة الناجمة عن التلوث،

إذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى إيلاء الاعتبار إلى مسائل تغير المناخ والتنوع البيولوجي العابرة للحدود،

إذ تضع في اعتبارها الحاجة لمساعدة الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة للامتثال لالتزاماتها القانونية، واعتماد مفهوم التنمية المستدامة من خلال وضع وحشد وسائل وأدوات ملائمة ودعم منهج المشاركة، مثل الاتفاقات الطوعية،

إذ تضع في اعتبارها مبدأي الحذر والغرم على الملوث كوسيلة لخفض التلوث الصناعي،

وإدراكا منها بوجود ثغرات في المبادرات المضطلع بها حاليا لخفض التلوث الصناعي،

وإدراكا منها بأن برنامج العمل الاستراتيجي هو أداة حيوية لتنفيذ بروتوكول المصادر البرية لمكافحة التلوث من مصادر وأنشطة برية، ولا سيما التلوث الصناعي، وأن تطبيقه يساهم في تحسين نوعية البيئة البحرية والأداء البيئي للشركات وفاعليتها، ورغبة في تلبية أهداف برنامج العمل الاستراتيجي بالكامل،

إذ تود أن يتكامل مفهوم التنمية المستدامة في عملية التنمية الصناعية؛

إذ تود في توقع الآثار في المستقبل على البيئة الناجمة من تطور التنمية الاجتماعية الاقتصادية لمنطقة حوض البحر المتوسط، ولا سيما إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية،

ورغبة منها في تعزيز شفافية أي عمليات رصد وتقييم تطبق من أجل التوصل إلى تنمية صناعية مستدامة بيئيا،

ورغبة منها في دعم فاعلية منع التلوث الصناعي ومكافحته في بلدان البحر المتوسط،

ومن أجل تعزيز تكامل الصناعة والبيئة بالتوصل إلى تنمية صناعية مستدامة بيئيا، ولا سيما من خلال الإنتاج الأنظف على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، ولا سيما من خلال استهداف الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة،

تتفق الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

(أ) <u>دعم استخدام الآليات والأدوات الحالية والأطراف المؤثرة</u>

١- الدعم والاستخدام المنسق للموارد الدولية والإقليمية والوطنية الحالية ذات العلاقة مثل مراكز الإنتاج الأنظف ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسات البحوث والتنمية والصناعة والروابط المهنية؛

٢- تعزيز إنشاء ودعم مراكز موارد كهذه وموارد خبرة أخرى ذات علاقة على المستويين الوطني والمحلي، إذا دعت الحاجة.

يطلب إلى الأمانة

تحديد الأطراف المهتمة وجعلها تعي الآثار المترتبة على التنمية المستدامة لإنتاج المنتجات الصناعية وتوزيعها واستهلاكها وتيسير التعاون فيما بين الأطراف المؤثرة، أي:

- الوزارات الحكومية (وزارات البيئة والصناعة والتخطيط والشؤون الاقتصادية والتجارة والسياحة والنقل والزراعة والصحة وما إلى ذلك)؛

- المؤسسات المالية؛

- الصناعات وغرف التجارة والروابط الصناعية؛

- المؤسسات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وخطة عمل البحر المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة؛

- السلطات المحلية؛

- المنظمات غير الحكومية؛

- المؤسسات الجامعية ومؤسسات التدريب والبحوث.

(ب) استخدام معايير مستدامة في الشركات

١- تعزيز بناء توافق في الآراء من خلال آليات التشاور على المستويين الوطني والمحلي لتكامل الصناعة والتنمية المستدامة، ولا سيما من خلال الإدارة السليمة بيئيا وممارسات الإنتاج الأنظف؛

توفير إطار ملائم لتعزيز الاتفاقات الطوعية الناجحة والرقابة الذاتية في الصناعات للرصد الدولي لأدائها وامتثالها.

٢- وضع حوافز تهدف إلى تشجيع الصناعات الحالية على التكيف للمتطلبات البيئية الحالية،

تطلب خطط إدارة بيئية لأي نشاط صناعي مقترح قبل بدئه وتوفير المساعدة من أجل إعداد خطط الإدارة البيئية وتنفيذها، عند الحاجة، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية في المستقبل؛

تعزيز إنشاء مناطق نشاط صديقة للبيئة لتجنب التركيز في المناطق الساحلية التي يمكن أن تعاني من أثر الأنشطة المختلفة المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية؛

وضع التزامات محددة للعناية، ولا سيما المتعلقة بوقف إنشاء المنشآت الصناعية، بما في ذلك إعادة التفاوض بشأن المواقع، كشرط مسبق لمنح تصاريح التشغيل الصناعي؛
إنشاء نظم تفتيش فعالة تضمن أن المنشآت الصناعية تمتثل لشروط التصاريح.

٣- تعزيز منهج متكامل للتنمية المستدامة من خلال استخدام أدوات الإدارة البيئية الحالية والجديدة، مثل:

- تقييمات الأثر الاستراتيجي والأثر البيئي؛

- نظم إدارة بيئية (SO 14000, EMAS, etc.)؛

- المنع المتكامل للتلوث ومكافحته وسياسة متكاملة للمنتجات وتحليل دورات الحياة؛

- مراجعة حسابية لخفض النفايات وطرق الإدارة المنزلية الجيدة ومنهج بسيط لتوازن المواد وقوائم لتقييم فرص الإنتاج الأنظف في قطاعات محددة.

تطبيق المعايير البيئية مع أخذ الأوضاع المحددة لكل بلد في عين الاعتبار:

- المنتجات التي يجرى تسويقها، بما في ذلك المنتجات المستوردة؛

- عمليات تحرير السوق؛

- مدونات الممارسة المتعلقة بالاستثمار الوطني والأجنبي؛

- إجراءات المشتروات العامة.

٤- تدخيل العوامل البيئية الخارجية (التكاليف البيئية المختفية أو الواضحة) وتطبيق مبدأ "الغرم على الملوث"؛

الخفض التدريجي لدعم مدخلات الإنتاج، وخاصة دعم تكاليف المياه والطاقة لكي تعكس على نحو أفضل التكاليف البيئية للإنتاج.

٥- استخدام أدوات اقتصادية ومالية ملائمة باعتبارها أدوات تسهل استخدام الاستدامة في الإدارة العامة للشركات.

٦- تكامل مبادئ الإنتاج الأنظف والتنمية المستدامة في العمليات والمنتجات والخدمات؛

تكامل مبادئ الإنتاج الأنظف والتنمية المستدامة في جميع جوانب التدريب والتعليم.

يطلب إلى الأمانة:

إعداد ونشر أدوات وخبرات ودروس مكتسبة ومنهجيات تيسر بناء التوافق في الآراء وآليات التشاور من خلال المؤسسات الإقليمية والوطنية.

(ج) <u>تعزيز نقل المعرفة</u>

١- تعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتكييفها على الأوضاع الوطنية والمحلية، ولا سيما من خلال المشاركات؛

تعزيز نشر المعلومات عن جميع المعرفة التكنولوجية ذات العلاقة والممارسات وأدوات التشخيص والأدلة والمشروعات البيانية وما إلى ذلك؛

تبادل المعلومات، ولا سيما على المستوى الإقليمي، من خلال شبكات ووسائل إلكترونية أخرى، بما في ذلك الربط المتبادل للشبكات الحالية وإنشاء موقع ويب مشترك يستهدف أنشطة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف.

٢- إنشاء آليات (من خلال التدريب والمعلومات التقنية ومؤسسات الأعمال والمشاركة العامة وما إلى ذلك) لتعزيز بناء القدرات:

- لتدريب الخبراء؛

- للأقسام التقنية للإدارات العامة، بما في ذلك مؤسسات التفتيش؛

- للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- للمناطق المعرضة للتأثر والجزر.

(د) آليات الرقابة

إنشاء نظم للرصد والتقييم وتنفيذها وتحسينها تتمشى مع النظم المقبولة بصورة عامة، أي:

- على مستوى الشركات: مؤشرات أداء لرصد التحسين المستمر؛

- على المستويين القطاعي والوطني: آليات توضيحية بما في ذلك مؤشرات وتقارير قطاعية.

يطلب إلى الأمانة:

١- تعزيز ومتابعة تنفيذ نظم الرصد والتقييم التي تتمشى مع النظم المقبولة بصورة عامة، مثل:

- مؤشرات الصناعة المستدامة التي تستكمل المؤشرات المعتمدة في المنطقة؛

- استعراض إقليمي للتقدم المحرز لتكامل الصناعة والتنمية المستدامة.

٢- تعزيز رصد ومتابعة المشروعات المتعلقة بالاستدامة من خلال كيانات مستقلة لوكالات التمويل والمنفذة لتلك المشروعات.

(هـ) المتابعة

يطلب إلى الأمانة:

١- يطلب إلى أمانة خطة عمل البحر المتوسط بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة:

- تيسير متابعة تنفيذ مقترحات العمل؛

- تكامل توصيات الفريق العامل في أهداف والجدول الزمني لبرامج وأدوات خطة عمل البحر المتوسط، مثل خطة العمل الاستراتيجية وأنشطة مرفق البيئة العالمية وكذلك أنشطة مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج الأنظف؛

- تيسير تكامل المعايير البيئية الصناعية في أنشطة لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ولا سيما مسألة التجارة الحرة والبيئة.

٢- يقدم إلى الاجتماع الثامن للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة مبادئ توجيهية محددة لتنفيذ التوصيات التي تشمل مواعيد نهائية وجهات فاعلة عاملة مشتركة ومتطلبات مالية وتقنية وبشرية والنتائج المتوقعة والمؤشرات.

باء - الإدارة الحضرية والتنمية المستدامة

معلومات أساسية ونتائج

(أ) حشد الجهات الفاعلة ووسائل العمل من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

اليوم، وفي جميع أنحاء حوض البحر المتوسط، وبالرغم من المبادرات الرائدة العديدة (طرابلس وملجا وإيزاويرا والإسماعيلية وروما ...)، لم تكن الأطراف المؤثرة المعنية في موقف تقدم فيه دعمها الكامل لسياسة التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون من الممكن للسلطات المحلية أن تعرب عن إرادة سياسية قوية تتعلق باختيارات تتسم بالشفافية أكثر لمدنها ومواطنيها. وينبغي أن يتمكنوا من تكييفها طبقا لحجم مدنها وأوضاعها المحددة. وينبغي إيلاء عناية خاصة للمدن الصغيرة ومتوسطة الحجم (يعيش ٥٠ في المائة من سكان الحضر في المنطقة في مدن يبلغ عدد سكانها أقل من ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة).
إن الأطراف المؤثرة هي غالبا البلديات التي إما معزولة أو تحت وصاية الوزارات "مقسمة إلى قطاعات" والهيئات الإدارية التي تعمل على نحو منفصل عن الأخرى، بينما تتطلب التنمية المستدامة عملا "مستعرضا" وتآزر بين المجتمعات المحلية المجمعة على مستوى مناسب والدولة والمحافظات أو المناطق التي ينبغي أن تكون شركاء حقيقيين في إدارة استخدام الأرض، وبالطبع التخطيط الحضري.

إن المجتمع المدني ككل – السكان والروابط والمهنيين والشركات – لا يشترك بالكامل من الناحية العملية كما يتطلب إعلان ريو (الفصل ٢٨ من الأنشطة). وغالبا، في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط، تعتبر جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ قوائم للتحقق جيدة، ولكن لا يتبعها عمل حاسم. إن مجموعات المواطنين، التي تنظم في أقرب وقت ممكن، تتمكن من صياغة متطلبات

وتوقعات أفضل طوال فترة من الزمن طويلة وفيما يتعلق بحشد الأموال المتاحة (ووضع ميزانية للمشاركة).

إن تدريب الأطراف المؤثرة لا يعي حتى الآن أفكار التنمية المستدامة، ودعم بناء القدرات المحلية وهو شرط أساسي للمشاركة الجيدة.

وتحدد وسائل التمويل الدولية، ولا سيما الدعم الأوروبي، نادرا البرامج الحضرية باعتبارها كذلك، بالرغم من أن المجتمعات المحلية هي أفضل أماكن لتنفيذ المشروعات المستعرضة التي، مثلا، تربط وسائل المواصلات والموائل وآثار الاحتباس الحراري أو تسعير الطلب على المياه والمساواة الاجتماعية. ويمكن للاجتماعات الأوروبية المتوسطية مثل المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في أثينا في عام ٢٠٠٢، أن يكون فرصة جديدة جيدة لمدن البحر المتوسط التي سيبلغ عدد سكانها بحلول عام ٢٠٢٥ سبعين في المائة من عدد السكان حيث سيتركز فيها جزء كبير من المشاكل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالموارد، ما زال التمويل الوطني والمحلي في المنطقة تتحكم فيه إطارات مالية متخلفة. وتتوقع تغييرات لتمكين المجتمعات المحلية، يعتمد الأمر على الحالة، إعادة توجيه العوائد والنفقات عديمة الفائدة إلى خدمات صديقة للبيئة وأهداف اجتماعية مثل خفض حدة الفقر.

تتفق الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

١- تعزيز وتيسير وضع منهج بأن التنمية الحضرية المستدامة تدعو إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج إنمائية متوسطة وطويلة الأجل من خلال البلديات الحضرية ومجموعات البلديات. وهذه الأعمال، من نوع جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن تكون مبادرات يتقاسم فيها ويتعاقد عليها جميع الأطراف المؤثرة المعنية (خدمات الدولة والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة المختلفة في المجتمع المدني والشراكات الاجتماعية الاقتصادية). وينبغي أن يتاح لها ميزة التكامل، ليس على المستوى الوطني فيما بين الوزارات أو على مستوى الخدمات المشتركة المحلية فحسب، بل أيضا بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

٢- التسليم بدور الجهات الفاعلة المختلفة في المجتمع المدني في الإدارة العليا الحضرية وأن تتخذ شكل اشتراك في العملية في أقرب وقت ممكن. ومن المستصوب أن تكون هذه المشاركة في شكل عملية استشارية وإدارية مستمرة. ويمكن لجداول أعمال القرن ٢١ المحلية والمبادرات المماثلة الأخرى مثل الخطط الاستراتيجية الحضرية أن تصبح تمارين ديناميكية لتحقيق الديمقراطية بالمشاركة.

٣- خلق الأوضاع الضرورية لدعم القدرات الإدارية والتقنية والمالية للبلديات. وينبغي أن ينفذ دعم القدرات المحلية على جميع المستويات ويتضمن الأطراف المؤثرة الجديدة التي ظهرت من عملية اللامركزية (المجتمعات المحلية ومنظماتها والروابط المحلية أو الجوار ...). وتتطلب آليات بناء القدرات الشفافية وأعمال تهدف إلى نشر الوعي عن هذه المسائل وتحديات التنمية الحضرية المستدامة وكذلك التدريب المحدد المكيف على دور والشروط الأساسية لمختلف الأطراف المؤثرة المحلية (القادة والخدمات التقنية للبلديات والروابط ...).

٤- استعراض، وكلما لزم الأمر، زيادة الموارد المالية المخصصة للسلطات المحلية نظرا لأن الموارد المالية للبلديات الحضرية الحالية غير كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للتنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما لمكافحة الفقر الحضري. ويمكن القيام بهذا، من بين جملة أمور، من خلال زيادة عمليات نقل ميزانيات الدولة إلى السلطات المحلية و/أو بواسطة استخدام أدوات اقتصادية محلية ابتكارية. ويدعى المتبرعون الدوليون إلى زيادة تمويلهم الذي يستهدف برامج تنمية حضارية محددة.

يطلب إلى الأمانة:

إعداد مسح عام للتطور الأخير وتوزيع التمويل الدولي (متعدد الأطراف والثنائي واللامركزي) والوطني المقصود به التنمية الحضرية في منطقة البحر المتوسط. ويمكن تحديد المعايير من أجل توجيه أفضل للتمويل في المستقبل من أجل التنمية المستدامة.

(ب) العمل من أجل إدارة أفضل للديناميكية الحضرية

إن التخطيط الحضري، من Hippodamos of Millet إلى La Cedra في برشلونة، ميز تنظيم مدن البحر المتوسط، وما زال حتى اليوم التخطيط العمراني التأكيد الأساسي على الاهتمام العام في المدن حيث التفكير والمبادرات الفردية لا يمكن أن تصبح عناصر دائمة لنظم أصبحت أكثر تعقيدا. فطوال ٣٠ سنة الماضية، أثبت التخطيط الحضري والإقليمي في البحر المتوسط أمثلة جيدة على ما يمكن أن تفعله الخطط العمرانية واستخدام الأرض. ويدعو الساحل، الذي يتعرض عامة لأكثر الضغوط الحضرية في البحر المتوسط، إلى رقابة صارمة (قوانين ساحلية وبرامج ساحلية "وعقود إيجار"/وهي أداة لحماية وإدارة المناطق الساحلية، وضعت في فرنسا منذ ١٠ سنوات؛ وهي عقود تضعها السلطات المحلية المعنية – البلديات والمجتمعات المحلية الحضرية ...).

ومع ذلك، وفي إطار زمني، وكما طلبت التنمية المستدامة، ينبغي إعادة النظر في "الخطط" وصياغتها نظرا لأن الاستراتيجيات والبرامج تولى عناية أكبر إلى الديناميكيات، التي تنظم أو تتكفل، بعملية التحضر وإلى التغييرات السريعة في المجتمع المدني. إن التخطيط بالمشاركة هو طلب حالي يجرى التعبير عنه باستمرار وبقوة.

إن مدن ومناطق البحر المتوسط ستحقق فوائد طويلة الأجل من تبادل الخبرات الجديدة (كاتالونيا ٢٠١٠ ومصر ٢٠٢٠ وما إلى ذلك) ومن البرامج الاستراتيجية مع الآفاق الزمنية لعام ٢٠١٠ أو ٢٠٢٥ (في فرنسا ومصر والمغرب وما إلى ذلك).

لقد تمت دراسة بعض القضايا، التي تمثل حوض البحر المتوسط بكامله، بعمق :

- منع الانتشار. تنتشر أراضي مدن البحر المتوسط المكتظة من خلال الإسكان والسيارات والسياحة، ولا سيما النمو السكاني المتزايد (ستبلغ الزيادة ١٠٠ مليون ساكن حضري في الجنوب حتى عام ٢٠٢٥)، وأسعار الأرض. إن الانتشار الحضري غالبا ما يكون ضارا

بالأراضي الزراعية المجاورة في السهول الساحلية، وهي نادرة في المنطقة. ومن النتائج السلبية الأخرى هو خطر التهميش (الإسكان العشوائي وغير القانوني غالبا) وتعرض المناطق الحضرية للتأثر الكبير بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية وزيادة آثار الاحتباس الحراري نتيجة للرحلات الطويلة بالسيارات. إن "بناء مدينة فوق مدينة" يتطلب تجديد استراتيجيات حضرية لجوهر أهمية المدن. إن الصيانة طويلة الأجل للزراعة في الأطراف هي غالبا أكثر الطرق اقتصادا لضمان تهوية المدن والحفاظ على "مناطق المناظر الطبيعية"ووصل المدن بالريف بطريقة إيجابية.

- إن النقل الحضري هو إحدى القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة. إن زيادة السيارات الخاصة، ذات الأعداد الهائلة في المنطقة والمتوقع زيادتها (حتى عام ٢٠٢٥ ستكون الزيادة في عدد السارات في المغرب بنسبة ٤٠٠ في المائة وزيادة أكثر من ٤٠ في المائة في نقل البضائع و ٣٠ في المائة في نقل الركاب في جنوب أوروبا) مما يصطحب معه مخاطر تلوث الهواء في جزء من العالم حيث التغيرات المناخية، خلال أوقات الصيف، مهمة.

- يؤدى الانفجار السكاني، وتوزيع الدخول غير العادل والبطالة، في بعض الأحيان في المراكز القديمة المتدهورة، وفي بعض الأحيان في الضواحي المهمشة، إلى ظهور الإسكان العشوائي في المدن. ونظرا لإعادة تكامل الإسكان غير الصحي، يتعين على المجتمعات المحلية أن تضع سياسات اجتماعية وبيئية ملائمة تستفيد من اعتمادها بمشاركة السكان المعنيين.

- تشكل الرغبة في إنعاش المراكز الحضرية، ولو أن أموال الإسكان قد تكون متدهورة في بعض الأحيان أو يحدث انفجار داخلي نتيجة لاكتظاظ حركة المرور، عوامل قوية مهمة. إن "إعادة بناء مدينة فوق مدينة" قد تكون ضرورية؛ ومع ذلك قد تشكل خطرا إذا لم تستخدم استرتيجية مرنة وبعناية فيما يتعلق بالتراث التاريخي، القديم والحديث. وينبغي على السلطات المحلية ووكالات الدولة نفسها (المعالم التاريخية والآثار) أن تضم قواها معا، وينبغي كذلك على الدولة نفسها أن تقوم بدور لضمان احترام قوانين واضحة للتراث التاريخي. ومن الواضح أن هذا المنهج عالمي، أما في البحر المتوسط فهناك مخاطر أكبر نظرا لأن هذه المنطقة هي أكثر المقاصد السياحية أهمية في العالم. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يشترك السكان المعنيين في تدابير الحماية وإعادة التأهيل.

- وأخيرا، هناك بعض الجوانب المهمة وهي ذات خاصية متوسطية مثل الموانئ ومناطق الموانئ، المتدهورة غالبا، التي ينبغي "إعادة تأهيلها" لتصبح مدننا متوسطية مفتوحة على البحر. ولتمنح أيضا كل مساحاتها للملاحة البحرية في أنحاء البحر المتوسط التي يمكن، في السنوات القادمة، أن تنهض في شكل جديد، ولا سيما إذا أردنا تجنب اكتظاظ المجال الجوي الذي أشير إلى أنه يزداد سنويا بمعدل أكثر من ٨ في المائة أو آثار نقل البضائع على طول الطرق الساحلية.

تتفق الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

١- إعداد مبادئ توجيهية تهدف إلى الارتقاء بأدوات التخطيط الحالية في مدنها للتقدم نحو تخطيط استراتيجي عالمي ومتكامل ومنظوري يأخذ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في عين الاعتبار.

٢- تشجيع، في إطار سياساتها الإنمائية الإقليمية، تنمية متوازية لمدنها ومناطقها وذلك لمنع التركيز الزائد على المناطق الساحلية و/ أو انفجار المدن الحضرية الكبيرة.

٣- تشجيع مدن البحر المتوسط بدعم من البرامج الدولية ومشاركة السكان المعنيين في زيادة الجهود لمنع المخاطر الطبيعية والتكنولوجية. ويدعون إلى إعداد وتنفيذ برامج إعادة تأهيل مناطق الجوار المتدهورة أو غير الصحية في مناطق الجوار المركزية وفي الأطراف ذات الفقر الواضح ووضع خطط طوارئ للمناطق الحضرية المعرضة للمخاطر. وينبغي أن يأخذ صيانة التراث التاريخي الحضاري في عين الاعتبار ليس أهداف التراث أو السياحة فحسب، بل أيضا يهدف إلى تحسين أوضاع المعيشة للسكان المحليين.

٤- تنشئ المدن المعنية برامج إعادة تأهيل لأراضي المرافق والموانئ مع الأخذ في الاعتبار في نفس الوقت اهتمامها باستخدام المساحات والمناطق المفتوحة على البحر والنهضة الممكنة لمستقبل الملاحة البحرية في أنحاء البحر المتوسط.

٥- تشجيع مدن البحر المتوسط على إعداد وتنفيذ خطط بلدية لمكافحة "آثار الاحتباس الحراري وتنفيذها بالتعاون مع الأطراف المؤثرة من المجتمع المدني. وينبغي تكامل هذه الخطط في جميع جوانب إدارة الموارد (تقليل النفايات إلى أدنى حد وإعادة الدوران والادخار في الطاقة والحد من الانتشار الحضري ...". وينبغي اعتماد خطط محددة أيضا لتحسين الانتقال والنقل الحضري وتفضيل وسائل نقل تتطلب مساحات وطاقة أقل. ويتعين تنسيق هذه الخطط مع مبدأ خلط الاستخدامات بالوظائف الحضرية.

يطلب إلى الأمانة:

١- مساعدة البلدان على إعداد مبادئ توجيهية للارتقاء بأدوات التخطيط وفي إصدارها ونشرها. ويجري التشجيع على إعداد تحليل لفاعلية تكلفة الانتشار الحضري.

٢- تعزيز تبادل الخبرات في مجال سياسات الحد من الانتشار الحضري والارتقاء بمناطق الجوار الفقيرة وصيانة وإعادة تأهيل المستوطنات التاريخية وإعادة تأهيل الموانئ وتكاملها في الهيكل الحضري.

(ج) تحسين إدارة الخدمات الحضرية العامة

إن مدن البحر المتوسط تشترك في سوء الإدارة الحضرية مع معظم باقي العالم، ولكن بصورة خاصة في الشواطئ الجنوبية والشرقية التي تتميز بمشاكل كبيرة تتعلق بنمط النمو الحضري والافتقار إلى وسائل. وتتعلق بالمشاكل ذات الأولوية للإمداد بالمياه والمجاري وإدارة النفايات الصلبة والنقل الحضري.

وفي مواجهة هذه الحالة، وفي إطار جهودها لحشد الوسائل المطلوبة لتمويل البنية الأساسية والخدمات الحضرية أو البدء في سياسات اجتماعية في اختصاصها، تبحث البلديات الحضرية في البحر المتوسط، وحتى التي لديها اختصاص إداري، عن مصادر خارجية، وفي

بعض الأحيان شركات تقوم بالإدارة. وتقوم الدول بدور حاسم في الإدارة الجيدة للخدمات وفي التخطيط والتنظيم والتمويل وتوزيع الاختصاصات فيما بين المستويات المختلفة للإدارة.

يمكن إدارة الخدمات الحضرية العامة للبلديات أو مجموعة بلديات إما مباشرة بواسطة موظفي البلدية أو بواسطة نقل هذه الواجبات إلى الشركات العامة أو الخاصة. وفي الحقيقة، تم إدراك أن قواعد السوق العامة والامتيازات ورصد المتعاقدين من الباطن والمسؤولية العامة عن التراث وعدم وجود رقابة تقنية كافية لتأخذ هذا الجانب في عين الاعتبار أما بالنسبة لطرق تقييم الرأي العام وتقييم الأثر، فما زالت غير كافية.

وتم إدراك الحاجة أيضا إلى تنفيذ تدابير تشريعية لتحسين القدرات المالية والرقابية على الهيئات الإدارية المسؤولة عن إدارة الخدمات. وينبغي استكشاف طرق عن كيفية ضمان الرقابة الضرورية من قبل البلديات حيث يتجه بعض الشركاء إلى فرض شروط غير دقيقة على أساس التكاليف أو التنمية المستدامة.

إن التسعير (المتكيف بناء على معايير اقتصادية واجتماعية) والأدوات الإدارية أو التقنية الاقتصادية للرقابة هي أدوات يعتمد عليها التنفيذ الجيد للتنمية المستدامة.

تتفق الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

١- دعم قدرات السلطات (الوطنية والإقليمية والمحلية) المسؤولة عن الخدمات الحضرية وتوضيحها، وعند الحاجة، الإطار المؤسسي لتحسين نوعية الخدمات وكفاءة الإدارة.
٢- في حالة نقل الإدارة إلى الشركات الخاصة أو إلى شراكات عامة – خاصة، تضمن البلديات أو مجموعات البلديات أن المقاولين يقومون بتكامل شواغل التنمية المستدامة في ولاياتهم، وأنهم قادرون على التنفيذ الفعال لطرق الرصد (مؤشرات الأداء وإحراز التقدم ورقابة حركة المرور وما إلى ذلك). وعند تقييم طلبات العطاءات ينبغي ألا تقوم معايير الاختيار فقط على مبدأ "الأقل تكلفة" فحسب، بل أيضا يؤخذ في الاعتبار الأهداف الاجتماعية والبيئية وتكاليف التنمية المستدامة. وينبغي أن يضمن مبدأ استعادة التكاليف عند تسعير الخدمات الحضرية العامة حصول أفقر المواطنين على الخدمات.

يطلب إلى الأمانة:

تجميع قواعد بيانات إقليمية عن إدارة الخدمات العامة وتكاليفها في مدن البحر المتوسط التي تيسر التحليل المقارن لفاعلية هذه الخدمات وكذلك لسياسات التسعير المطبقة.

(د) <u>دعم التعاون بين البحر المتوسط والأوروبي المتوسطي من أجل التنمية الحضرية المستدامة</u>

لعدة قرون حتي الآن، أصبح التعاون فيما بين الأمم أداة لتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إن ميثاق الأمم المتحدة والإعلانات وخطط العمل من ستكهولم (١٩٧٢) وريو (١٩٩٢) وفانكوفر (١٩٧٥) واسطنبول (١٩٩٦) هي بعض العلامات المهمة للتنمية المستدامة للبلدان والمدن.

إن مستوى المدن مسألة أساسية والاهتمام بها اتضح في كوريتيبا وريو في عام ١٩٩٢ وفي اسطنبول في عام ١٩٩٥ وتأكد في نيويورك في عام ٢٠٠٠ (الموئل + ٥). وينبغي أن تكون السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الحضرية حاضرة في جوهانسبرج كما كانت في ريو واستطنبول. إن مؤتمر ريو + ١٠ في جوهانسبرج سيكون فرصة لإعادة تأكيد الاهتمام، وستستفيد دول البحر المتوسط من المنهج المشترك، مبينة جهودها المبذولة على المستوى الإقليمي. ويمكن للمؤتمر أن يوفر زخما جديدا للتنمية الحضرية المستدامة.

وعلى مستوى بلدان البحر المتوسط قامت هذه البلدان بالاضطلاع بمبادرات بالتعاون، بدأت في برشلونة في عام ١٩٧٥ وتأكدت، من وجهة نظر التنمية المستدامة، في تونس في عام ١٩٩٤، ومرة ثانية في برشلونة في عام ١٩٩٥. ويشير هذا أيضا إلى العملية الأوروبية المتوسطية.

ومع ذلك، ستتحقق فائدة كبيرة من إخضاع هذا التعاون إلى مستوى المدن. إن توأمة المدن (أكثر من ٢٠٠ مدينة) ووجود شبكة أنشئت في عام ١٩٩١ (Medcities)، فتحت الطريق الذي يمكن التوسع فيه الآن من خلال جهود مشتركة تقوم بها المدن أو المحافظات أو المناطق والدول.

إن هذا المنهج لا يتطلب خلق مؤسسة مخصصة أو مركز للأنشطة الإقليمية، ولكن استخدام مبادئ توجيهية أعدتها الدول وحددتها البرامج الحضرية من قبل المتبرعين الأوروبيين والدوليين، ودافع، على أساس طوعي، من أجل شبكات موضوعية تتألف من مدن وخبراء إقليميين ووطنيين. وقليلا بقليل، ستستفيد الروابط وممثلو المجتمع المدني الآخرين وكذلك الشركاء الاجتماعيين الاقتصاديين من مشاركتهم الفعالة في هذا التعاون.

تتفق الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

١- دعم شبكات التعاون الحالية، العامة (Medcities, MEDForum, MIO-ECSDE) والموضوعية (Medener, Healty Cities, Medsafe, etc.). وسيجري دعمها، إذا لزم الأمر من التمويل الأوروبي أو الدولي.

٢- تشجيع السلطات المحلية والروابط لتكون أفضل اتصال وتستفيد من برامج التعاون الدولية في منطقة البحر المتوسط: تحديد البرامج الحضرية من قبل المتبرعين الذين سيقومون بتيسير هذه المهمة وكذلك عمل المعنيين المختلفين مثل الشراكة الأوروبية المتوسطية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط والمرفق المركزي الأوروبي لشبكات البيانات البيئية.

٣- ولأن لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة تدعمها المدن المتوسطية، يمكن أن تتناول الشراكة الأوروبية المتوسطية واستخدام أفضل لإمكانيات التمويل الحالية لتعزيز ودعم التنمية الحضرية المستدامة في منطقة البحر المتوسط.

يطلب إلى الأمانة:

باعتبار أن التنمية المستدامة ليست نموذجا موحدا، ينبغي تشجيع تكيفها على الأوضاع المحلية وتبادل الخبرات من خلال تنظيم حلقات عمل موضوعية ومؤتمرات ويب للمدن التي تشترك في مشاكل مشتركة وأهداف مماثلة والحفاظ على تبادل المعلومات، كلما كان ممكنا مع الشبكات الحالية.

جيم - التجارة الحرة والبيئة في السياق الأوروبي المتوسطي

إن الأطراف المتعاقدة:

وقد نظرت في التقرير ومقترحات الفريق العامل وتشعر بالامتنان لنوعية العمل بشأن هذا الموضوع الحساس الذي يتسم بأهمية رئيسية،

١- تحاط علما باستنتاجات الفريق العامل، ولا سيما المتعلقة بالأثر المحتمل للتجارة الحرة على التنمية المستدامة في بلدان جنوب وشرق منطقة البحر المتوسط والمنطقة الأوروبية المتوسطية بصورة عامة، وأول التوجيهات المقترحة للعمل،

٢- تنظر في الفرق بين التقدم السريع من أجل زيادة التجارة من جانب، والطابع المتأخر والبطيء لعمليات تقييم أثرها المحتمل على التنمية المستدامة وتنفيذ الاستجابات الملائمة على المستويين الوطني والإقليمي من جانب آخر،

٣- تلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أعلنته اللجنة الأوروبية فيما يتعلق ببدء تقييم الأثر لإنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية للتنمية المستدامة،

٤- توافق على النظر على المستوى الوطني وعلى مستوى الجماعة الأوروبية متابعة لما يمكن أن يتوفر لتقرير الفريق العامل، والمتعلق على نحو محدد

- بملاحظة ورصد الأثر على أكثر القطاعات تعرضا للتأثر والمناطق الجغرافية؛

- اشتراك المؤسسات التي تتناول مسائل البيئة والتنمية المستدامة في اتفاقات التجمعات والاتفاقات التجارية الأخرى والأخذ في الاعتبار على نحو محدد التفاعل بين السياسات الهيكلية والقطاعية؛

- اشتراك الجهات الفاعلة الاقتصادية الاجتماعية؛

- الارتقاء بقدرات الاستجابة المتعلقة بالآثار المتوقعة لتحرير التجارة.

٥- توصي بمواصلة العمل لمدة سنتين أكثر مع التركيز على:

- دعم منهجية توقع الآثار ورصدها؛

- آثار تحرير التجارة على قطاعات عديدة مثل الزراعة والنقل والصناعة؛

- تحديد أدوات الاستجابة للارتقاء بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي والخدمات الحضرية العامة من خلال تكامل البعد البيئي

دال - تنفيذ التوصيات ومقترحات العمل ومتابعتها

التقييم الأول

منذ أول مجموعة من التوصيات ومقترحات العمل التي اعتمدت، أثيرت مسألة تنفيذها ومتابعتها بانتظام. وتمشيا مع ولاية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والطلبات من اجتماعات اللجنة والأطراف المتعاقدة، أعد أول تقييم موضوعي من خلال عملية مشاورة كبيرة ودراسات حالة محددة.
إن التنفيذ سيئ بصورة عامة وعيوبه الرئيسية حددت على أنها تتعلق بنشر التوصيات والافتقار إلى المبادئ التوجيهية وملائمة التوصيات فيما يتعلق بالهياكل والموارد. ومع ذلك، فقد تم إدراك أن العملية التحضيرية في حد ذاتها من خلال الأنشطة فيما بين الدورات والتدفق الزائد للمعلومات ومنهج المشاركة المحسن على أنها خطوة إيجابية وبناءة.

ونظرا لأهمية هذه المسألة، سيقوم اجتماع لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة القادم بمزيد من الاستعراض وكلما كان ممكنا الانتهاء من التقييم والمبادئ التوجيهية المقترحة.

تتفق الأطرف المتعاقدة على ما يلي:

١- اتخاذ الخطوات والتدابير الضرورية لتحسين الاتصالات ونشر توصيات ومقترحات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ولا سيما المعنية بالجهات الفاعلة في القطاعات الوطنية والعامة والخاصة المحلية وكذلك المجموعات الرئيسية من المجتمع؛

٢- إعداد خطط وطنية لتنفيذ ومتابعة التوصيات أو تكاملها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتحديد الوسائل الضرورية البشرية والتقنية والمالية، ولا سيما من خلال منهج مشاركة تساهم فيه الجهات الفاعلة المعنية؛

٣- تعزيز وضع مشروعات متوأمة بين بلدان البحر المتوسط والجهات الفاعلة لتنفيذ التوصيات وتبادل الخبرات؛

٤- استخدام جميع الأدوات والوسائل المتاحة، بما في ذلك البرامج الإشارية الوطنية للشراكة الأوروبية المتوسطية لتمويل تنفيذ التوصيات المعتمدة؛

يطلب إلى الأمانة:

١- إعداد مبادئ توجيهية محددة لتنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة لكل مجموعة موضوعية للجنة، بما في ذلك كلما كان ممكنا وملائما للمتطلبات البشرية والتقنية والمالية؛

٢- مساعدة الأطراف المتعاقدة والشركاء في نشر المعلومات على الجهات الفاعلة المعنية على جميع المستويات وتنفيذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة؛

٣- تقييم تنفيذ ومتابعة توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كل أربع سنوات وإبلاغ اجتماعات اللجنة والأطراف المتعاقدة.

هاء توصيات مشتقة من الاستعراض الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة في البحر المتوسط ومقترحات للعمل

يبين الاستعراض الإقليمي بوضوح التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة وحماية البيئة وكذلك العيوب التي يتواصل وجودها منذ تنقيح خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها عام ١٩٩٥.

إن الأنماط الجديدة للنمو والتنمية التي تأخذ الرفاه الاجتماعي لكامل السكان والشواغل البيئية في عين الاعتبار هي من الحاجات المطلوبة.

إن التكاليف البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعين أن تتحملها بعض البلدان في المدى القصير في سياق التكامل والتحرر الذي يفضل آليات السوق يمكن قبولها فقط إذا اعتمدت تدابير جدية مصاحبة للتخفيف من الآثار على القطاعات الأقل حظا في المجتمع، والتي تضمن استدامة طويلة الأجل.

وعلى المستوى الوطني، إن صعوبة توفير وسيلة لقياس التدابير من أجل التنمية المستدامة التي قررها مجتمع البحر المتوسط، تبين، من ناحية، أن المفهوم الجديد لم يتمكن بعد من حشد جميع مجالات المجتمع، ومن ناحية أخرى، كانت الدول بطيئة في تنفيذ بعض المقررات المتخذة.

وبالرغم من أن التعاون في منطقة البحر المتوسط نشط نشاطا كبيرا، فهو يتأثر،من ناحية، بالافتقار إلى رؤية مشتركة وعدم كفاية التعاون بين الشركاء العاملين الرئيسيين الحاليين أو المحتملين، من ناحية أخرى، من خلال عدم التزاوج بين الموارد المتاحة للتنمية والاستثمار، نظرا لنطاق المهام التي يتعين انجازها. ويفاقم من هذه الحقيقة أن الآثار قصيرة الأجل لمقررات جولة أورجواي لم تؤد إلى النتائج المتوقعة لبلدان البحر المتوسط النامية، ويمكن الحكم على ذلك من زيادة عجز التجارة الخارجية لمعظم البلدان.

وبغض النظر عن الزخم السياسي الواضح، يتطلب أي تحول تجاه التنمية المستدامة نماذج مرجعية تحدد وتعرض رؤية مشتركة تأخذ في الاعتبار خصائص البحر المتوسط، وكذلك استراتيجية مترابطة قادرة على توجيه المراحل المختلفة لتنفيذها.

تتفق الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

رؤية مشتركة واستراتيجية إقليمية

١- تحديد رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة مع جميع الشركاء المعنيين. ولهذا الغرض، ستعد في إطار خطة عمل البحر المتوسط مع جميع الشركاء المعنيين استراتيجية للبحر المتوسط من أجل التنمية المستدامة لاعتمادها، إذا أمكن، في اجتماعهم العادي الثالث عشر (عام ٢٠٠٣). وينبغي أن تعكس هذه الاستراتيجية قبولا مسؤولا للأخطار المتوسطة وطويلة الأجل والتزاما واضحا وتضامنا على جميع المستويات (الإقليمية والوطنية والمحلية) وفي جميع القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)؛ وينبغي على هذه الاستراتيجية أن:

- تأخذ تنوع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية الحالية في عين الاعتبار؛
- تسمح للدول والسلطات المحلية القيام بدورها بالكامل؛
- احترام القيم المتعددة لمجتمعات البحر المتوسط؛
- تعتمد على جميع عناصر المجتمع؛
- تعزيز المساواة الاجتماعية؛
- ضمان احترام تكامل النظم الإيكولوجية؛
- استخدام منهج مشترك؛
- تحديد المنهجيات والأدوات الكافية والترويج لها؛
- الترويج لنقل التكنولوجيا الأنظف والسيطرة عليها؛
- الترويج للتعاون الثنائي والإقليمي؛
- الأخذ في عين الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن المتميزة؛
- تشجيع التكامل والتآزر مع البرامج ذات العلاقة الأخرى؛
- الإعراب، على مستوى البحر المتوسط، عن أهداف ومقترحات العمل الواردة في الاتفاقيات العالمية الرئيسية، ولا سيما بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر وما إلى ذلك، وكذلك توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة؛
- تيسير تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وتوصيات خطة عمل البحر المتوسط؛
- بناء القدرات المطلوبة لتلبية الأهداف الواردة أعلاه بفعالية.

٢-إيلاء أهمية خاصة، من خلال الاستراتيجية الإقليمية، لتنفيذ توصيات ومقترحات العمل المعتمدة أو التي ستعتمد في إطار لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ووضع أهداف واضحة ووسائل كافية، من بين جملة أمور، في المجالات التالية: إدارة الطلب على المياه والسياحة

والصناعة والزراعة والطاقة والنقل والتجارة الحرة والبيئة والإعلام وزيادة الوعي ومؤشرات التنمية المستدامة وتخطيط استخدام الأرض وإدارة السواحل والتنمية الحضرية.

استراتيجيات وطنية تجاه الزخم والتنفيذ

٣- تضع أو تنقيح استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بأسرع وقت ممكن يعتمد ذلك على ظروفها.

ينبغي وضع أو تنقيح الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة طبقا للخصائص والأولويات الوطنية، يعتمد ذلك على الظروف لكي تؤخذ التطورات نحو العولمة في منطقة البحر المتوسط في عين الاعتبار. وينبغي أن يتم إعداد/تنقيح الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها طبقا لمنهج المشاركة الذي يتضمن جميع العاملين وعلى جميع مستويات المسؤولية، وينبغي أن يكون مترابطا مع الممارسات المشابهة الأخرى.
ينبغي وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في إطار جداول أعمالها للقرن ٢١ وينبغي أن تحدد الأهداف الطموحة المتعلقة بالفصل بين الإنتاج من ناحية واستهلاك الطاقة واستخدام الموارد والمناطق الطبيعية من ناحية أخرى. وينبغي أن تجد الإلتزامات الدولية بشأن الإنتاج الأنظف وكذلك الأهداف المقبولة عالميا للحد من الانبعاثات الملوثة التعبير عنها في الاستراتيجيات الوطنية. وينبغي وضع الأهداف الوطنية للاستهلاك المستدام الذي يهدف إلى الحد من التأثير على التغييرات الهيكلية على أنماط الاستهلاك (النقل الخاص والطاقة المتجددة والنفايات الصلبة والتعبئة وما إلى ذلك).

ينبغي أن تحاول الاستراتيجيات الوطنية أن تترجم التوصيات والمقترحات من أجل العمل المعتمدة أو التي ستعتمد في سياق لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة إلى أهداف ووسائل عملية. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تعد مبادئ توجيهية لوضع الاستراتيجيات الوطنية.

٤- تنشئ في أسرع وقت ممكن، إلى إنشاء لجان وطنية للتنمية المستدامة أو أي نوع آخر من هياكل المشاركة التي ينبغي أن تكون ممثلة للقوى النشطة في البلدان وذلك لدعم ترابط العمل وتقاربه.

٥- تنفذ أي اصلاحات تشريعية أو مالية أو تجارية أو اقتصادية ضرورية من المحتمل أن تساعد في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بما في ذلك ما يلي:

- ترشيد النشاط الاقتصادي من خلال تكامل البعد البيئي؛
- ضمان المساواة الاجتماعية؛
- صيانة الموارد الطبيعية وإدارتها على أساس مستدام.

٦- وفيما يتعلق بالإطار القانوني للتنمية المستدامة، ستقوم الأطراف المتعاقدة :

- باستكمال إطارها القانوني الوطني وتنفيذه وذلك تمشيا مع الاتفاقات الدولية التي صدقت عليها؛

- بالانتهاء من تنظيم الهياكل الوطنية والمحلية المعنية؛

- بضمان قواعد الإدارة العليا وجعلها مرنة إلى الحد الممكن من خلال مبدأ الاعانة والشفافية ومنهج المشاركة؛

- بتيسير تحقيق العدل على المستوى الوطني لضمان احترام القانون البيئي.

٧- ، يعهد إلى السلطات المحلية، إلى أقصى حد ممكن، بمسؤولية أكبر من أجل لامركزية الإدارة البيئية وكذلك التنمية الحضرية والريفية، ولا سيما في إطار جدول أعمال القرن ٢١ المحلي، وضمان إدارة عليا جيدة واشتراك المجموعات الرئيسية في المجتمع،.نظرا لأن عملية التحضر السريعة للمناطق الساحلية بصورة خاصة وكذلك الاختلال الإقليمي، وكلاهما من قضايا التنمية المستدامة.

٨- القيام بمزيد من دراسة توجيه السياسة الإقليمية وأدوات المنهجية لتكامل المناطق الساحلية ومواصلة رقابتها وتعزيزها داخل خطة عمل البحر المتوسط وذلك لتيسير التنفيذ، بما في ذلك التوجيه لتطوير التشريع الوطني، نظرا للأهمية الاستراتيجية للسواحل، وضرورة تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للسواحل.

<u>التعاون الإقليمي الفعال</u>

٩- عند تعيين/اختيار ممثليهم في لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ينبغي أخذ السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين في عين الاعتبار ضرورة الحفاظ على الطابع المفتوح والمستقل ذاتيا والاستشاري والممثل لهذه الهيئة. ومن خلال الشبكات، يمكنهم الاعتماد على الخبرة الماضية للأعضاء وضمان مدخلات من مجموعات أوسع يمثلونها. فينبغي أن يمثل الأعضاء من السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين أوسع نطاق ممكن من المجموعات الرئيسية في المجتمع وينبغي أن يشتركوا بنشاط أكثر في عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

١٠ دعم الطابع المثالي لحشد الدولة، ولدعم الطابع المتفرد للمنطقة الإيكولوجية للبحر المتوسط، والأعضاء الآخرين للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بتحسين اتصالاتهم لضمان التعميم الفعال للمعلومات بين هياكل البحر المتوسط وهياكل الاتصال الوطني ولا سيما جعل أنشطة خطة عمل البحر المتوسط ونتائجها أكثر وضوحا للرأي العام في البحر المتوسط وللمجتمع الدولي المهتم.

<u>أدوات الرصد والتقييم</u>

١١- تقييم نظم لرقابة البيئة والتنمية الوطنية أو وظائف مماثلة ملائمة أخرى وربطها بشبكات، نظرا لإعداد التحليلات المنظورية على مستوى البحر المتوسط وكذلك جمع المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات العامة والسياسات القطاعية التي تتطلب بيانات مستكملة بشأن جميع مجالات النشاط البشري تقييم نظم لرقابة البيئة والتنمية الوطنية أو وظائف مماثلة ملائمة أخرى وربطها بشبكات.

١٢- استخدام أدوات قياس ملائمة وكذلك مؤشرات للأداء والاستجابة يمكن أن تقيم التقدم المحرز؛ باعتماد تدابير للتمكن من متابعة حالة بيئة البحر المتوسط وتقييمها (من بينها الأرض والبحر والساحل) ونظرا لأن التنمية المستدامة وحماية البيئة هما وسيلتان لعمليات طويلة الأجل.

متابعة مقترحات العمل

١٣- توضع أحكام عملية لضمان أن المقترحات تنشر على الهياكل المؤسسية المعنية والسلطات والعاملين الآخرين؛بالإبلاغ عنها في التقارير الوطنية لتقديمها إلى خطة عمل البحر المتوسط نظرا لأن اتفاقية برشلونة المنقحة نصت على أخذ توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة/خطة عمل البحر المتوسط في عين الاعتبار واتخاذ التدابير الضرورية لاعتمادها خلال اجتماعاتها العادية.

١٤- إعداد مشروعات تقدم إلى مؤسسات التمويل لتوفير وسيلة عملية لمقترحات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخطة عمل البحر المتوسط من خلال أنشطة التنفيذ الفعالة، في إطار خطة عمل البحر المتوسط وبالتفاعل مع البلدان وفي هذا الصدد، ينبغي على عناصر خطة عمل البحر المتوسط أن تدعم قدراتها لإعداد مشروعات وإدارتها تتعلق بأولويات خطة عمل البحر المتوسط.

١٥- التروج لبرامج عمل أو مشروعات استراتيجية إقليمية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية بشأن قضايا الأولوية التي تناولتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخطة عمل البحر المتوسط عند تنفيذ المقررات التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة، وتنفيذها الكامل على المستوى الوطني بمشاركة جميع العاملين المعنيين.

التعاون الإقليمي الأوسع

١٦- نظرا لأن المنطقة الإيكولوجية للبحر المتوسط هي الإطار الملائم للحوار والاعتماد المتبادل، ينبغي على الشركاء الأوروبيين المتوسطين وبرامج التعاون الأخرى في المنطقة لوضع هدف التنمية المستدامة في قلب تنفيذ أنشطتها على المستويين الإقليمي والوطني القائم على المساواة ومشاركة المسؤولية والتضامن.

١٧- الترويج لتعاون أكبر بين خطة عمل البحر المتوسط ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى المعنية في المنطقة وتشجيعها لتأخذ في عين الاعتبار الأولويات التي حددتها الأطراف المتعاقدة بهدف ترشيد الوسائل وزيادة التآزر:

بتشجيع التعاون الرسمي بين خطة عمل البحر المتوسط وبرامجها الإقليمية؛

الأخذ في عين اعتبار تبادل المعلومات والترويج للترابط والأهداف المكملة لأنشطة برامجها؛

إشراك أو حتي يعهد، إلى العاملين الحكوميين الدوليين المتخصصين، وعلى نحو مخصص، إدارة بعض الأنشطة الموضوعية؛

دعم أو حتي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة.

١٨- تروج لشراكة أوثق بين الشمال والجنوب لدعم المساهمات الطوعية التي تقدم على المستويين الإقليمي والثنائي لدعم أنشطة خطة عمل البحر المتوسط على نحو أفضل لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما المشروعات التجريبية وبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي.

١٩- تساهم بنشاط في الشبكات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعاملين الاجتماعيين الاقتصاديين وكذلك أمانة خطة عمل البحر المتوسط في الإعداد لقمة الأرض الثانية.

التذييل ١

أهداف ووظائف مركز إقليمي لتنفيذ
بروتوكول حالات الطوارئ

أولا – الأهداف

١- دعم قدرات الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط من أجل منع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن وضمان التنفيذ الفعال في هذه المنطقة للقواعد التي يعترف بها عامة على المستوى الدولي المتعلقة بمنع التلوث بواسطة السفن، ومن أجل خفض التلوث ومكافحته، وإلى أقصى مدى ممكن، القضاء عليه في البيئة البحرية بغض النظر عن مصدره.

٢- إقامة تعاون إقليمي في مجال منع تلوث البيئة البحرية بواسطة السفن وتيسير التعاون فيما بين الدول الساحلية في البحر المتوسط وذلك للاستجابة إلى حوادث التلوث التي ينتج عنها أو قد ينتج عنها تصريف النفط أو المواد الخطرة والضارة الأخرى والتي تتطلب إجراءات فورية أو استجابة فورية أخرى.

٣- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك، لتنمية قدراتها الوطنية للاستجابة إلى حوادث التلوث التي ينتج عنها أو قد ينتج عنها تصريف النفط أو المواد الخطرة والضارة الأخرى وتيسير تبادل المعلومات والتعاون التكنولوجي والتدريب.

٤- توفير إطار لتبادل المعلومات بشأن المسائل التشغيلية والتقنية والعلمية والقانونية والمالية وتشجيع الحوار والقيام بالأعمال المنسقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ.

ثانيا- الوظائف

ألف: الوظائف العامة

١- ضمان متابعة تنفيذ البروتوكول التابع لاتفاقية برشلونة المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ، والقيام بوظائف الأمانة ذات العلاقة. ولتحقيق هذا الهدف، تنظيم اجتماعات منتظمة للسلطات الوطنية المسؤولة عن السياسات في مجال منع التلوث من السفن والاستعداد والاستجابة له والتعاون في حالة الطوارئ، وإبلاغ اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

٢- إقامة علاقات عمل وثيقة والحفاظ عليها مع مراكز الأنشطة الإقليمية وخطة عمل البحر المتوسط ومع "الهيئات الإقليمية المتخصصة" التي تقوم بدور تنسيقي كما ورد في خطة عمل البحر المتوسط، ولا سيما المؤسسات العلمية في المنطقة.

٣- التعاون، حسب الاقتضاء، في أنشطة خطة عمل البحر المتوسط المتعلقة بالتلوث البحري.

باء- الوظائف المتعلقة بمنع تلوث البيئة البحرية من السفن

١- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط في تدعيم قدراتها الوطنية من أجل تنفيذ القانون الدولي بكفاءة وقواعد منع تلوث البيئة البحرية من السفن :

(أ) من خلال جمع المعلومات ونشرها المتعلقة بالجوانب القانونية والتقنية لمنع التلوث من السفن؛

(ب) من خلال توفير المساعدة القانونية والتقنية في جهودها لوضع قواعد وتنفيذها تطبق عل دول منطقة البحر المتوسط؛

(ج) من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا؛

(د) من خلال القيام بأنشطة التدريب؛

(هـ) من خلال تنفيذ برامج ومشروعات تجريبية، بناء على كلب الدول وفي حدود الوسائل المتاحة؛

(و) من خلال توفير المساعدة التقنية للدول الساحلية التي تطلب ذلك.

٢- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط في إقامة تعاون إقليمي بغرض تنفيذ قواعد دولية فعّالة لمنع التلوث البيئة البحرية بواسطة السفن :

(أ) من خلال تعزيز الحوار الهادف إلى القيام بأعمال منسقة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، بناء على طلب الدول؛

(ب) من خلال المساعدة في تنفيذ البرامج الإقليمية التي وافقت عليها الأطراف المتعاقدة؛

(ج) من خلال القيام بدراسات عن الموضوعات ذات الاهتمام الإقليمي، بناء على طلب الدول.

جيم – الوظائف المتعلقة بالاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث البحري والتعاون في حالة الطوارئ

١- جمع المعلومات ونشرها عن:

'١' السلطات الوطنية المختصة المسؤولة عن تلقي التقارير عن تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى وتناول المسائل المتعلقة بتدابير المساعدة بين الأطراف؛

'٢' قوائم بالخبراء والمعدات والمنشآت في كل دولة ساحلية من أجل الاستجابة للحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوث البحر بالنفط والمواد الضارة الأخرى، التي يمكن أن توضع بناء على شروط معينة، تحت تصرف الدولة التي تطلب ذلك في حالة الطوارئ؛

'٣' معلومات عامة وخطط وطرق وتقنيات لمكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى وذلك لمساعدة البلدان في المنطقة، كلما كان ضروريا، في إعداد خطط طوارئها الوطنية؛

‘٤’ المناطق الساحلية في البحر المتوسط، مع إيلاء أهمية خاصة للمناطق ذات الحساسية للتلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى. ويمكن استخدام هذه المعلومات من خلال نماذج التنبؤ بالمخاطر ولإعداد خرائط بيئية للحساسية.

٢- إنشاء قاعدة بيانات مستندة على الكمبيوتر جزئيا واستكمالها وتشغيلها بشأن المواد الكيميائية وخواصها والأخطار على الحياة البشرية والبيئة البحرية وتقنيات الاستجابة وطرق المكافحة.

٣- إقامة نظام وتشغيله بالتدريب لدعم مقررات التلوث البحري في حالات الطوارئ من أجل توفير المعلومات بسرعة إلى الدول الساحلية في البحر المتوسط عن سلوك ومخاطر والامكانيات المختلفة للعمل في حالات الحوادث التي تتضمن النفط والمواد الضارة الأخرى.

٤- إعداد أدلة تشغيلية ووثائق تقنية ونشرها واستكمالها.

٥- إنشاء نظام إقليمي للاتصالات/المعلومات ملائم لاحتياجات الدول التي يقوم على خدمتها المركز.

٦- تنمية تعاون تكنولوجي وبرامج تدريب لمكافحة تلوث البحر بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى وتنظيم دورات تدريبية.

٧- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك، في إعداد ووضع اتفاقيات تشغيلية ثنائية أو متعددة الأطراف أو دون إقليمية بين الدول الساحلية المجاورة.

٨- إعداد واستكمال ترتيبات تشغيلية ‘ومبادئ توجيهية’ تهدف إلى تيسير التعاون بين الدول الساحلية في البحر المتوسط في حالات الطوارئ.

٩- تنظيم وتنشيط وحدة المساعدة في البحر المتوسط لمكافحة التلوث البحري العارض التي أنشأها مقرر الاجتماع العادي الثامن للأطراف المتعاقدة (أنطاليا، ٢١ – ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) بالشروط الواردة في هذا المقرر.

١٠- مساعدة الدول الساحلية في منطقة البحر المتوسط، التي تطلب ذلك في حالة الطوارئ، في الحصول على المساعدة من الأطراف الأخرى في البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الخطرة والضارة الأخرى في حالات الطوارئ ومنع التلوث من السفن، أو عندما لا توجد إمكانيات للمساعدة في المنطقة، في الحصول على مساعدة دولية من خارج المنطقة.

التذييل ٢

التعاون والتنسيق مع الشركاء

مع أخذ توصيات الاجتماع العادي الحادي عشر للأطراف المتعاقدة (مالطة، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) في عين الاعتبار، والوثائق المختلفة التي وضعتها خطة عمل البحر المتوسط بشأن مسألة شركاء الخطة، ومقرر مكتب الأطراف المتعاقدة (قبرص، آيار/مايو ٢٠٠١) واجتماع جهات الاتصال الوطنية (أثينا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) أعدت الأمانة المقترح التالي:

معايير مشتركة مقترحة من أجل الإدراج والاحتفاظ على قائمة الشركاء

١ وجود دستور قانوني؛
٢ وجود مكتب منتخب بانتظام أو هيئة مماثلة؛
٣ إنشاء مقر أو مكاتب ذات علاقة في بلد من بلدان البحر المتوسط؛
٤ القدرة على المشاركة في أهداف خطة عمل البحر المتوسط.

معايير إضافية من أجل الاحتفاظ على القائمة*

١ توفير معلومات منتظمة لخطة عمل البحر المتوسط؛
٢ المساهمة والاشتراك في أنشطة ومشروعات خطة عمل البحر المتوسط؛
٣ حضور اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط؛
٤ المساهمة في شبكات البحر المتوسط بنشاط.

إجراءات التطبيق والاختيار

ينبغي إرسال الطلب من أجل الحصول على وضع شريك إلى الأمانة بمدة ثلاثة أشهر على الأقل قبل اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط. وينبغي أن يشمل الطلب:

أ بيان مختصر عن المنظمة وكيفية تلبيتها للمعايير المطلوبة؛

ب نسخة من قوانينها أو الدستور؛

ج إشارة إلى المساهمة التي يمكن أن توفرها لأهداف خطة عمل البحر المتوسط؛

وعقب تسلم الطلب، ستوزع الأمانة نسخا على الأطراف المتعاقدة التي تتخذ مقررا نهائيا خلال اجتماعها العادي.

---

* ستنطبق حسب الاقتضاء

قائمة الشركاء

تنقح الأطراف المتعاقدة، كل سنتين ، قائمة الشركاء وتأخذ في الاعتبار المعايير الموافق عليها. أما الشركاء الذين لا يشاركون في عمل واجتماعات خطة عمل البحر المتوسط خلال سنتين متتاليتين يجرى حذفهم من قائمة الشركاء.